الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٤٢**

الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هلال (المغرب).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، ينضم وفد بلدي إلى البيانين اللذين ألقاهما ممثل سيراليون الدائم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل الكويت الدائم بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/72/PV.41). وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، أتوجه لكم بخالص الشكر على عقد هذه الجلسة العامة بشان مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وعلى الأهمية الخاصة التي تولونها لمسالة إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن وهو ما يؤكده بيانكم في بداية نقاشنا اليوم. وإذ أشيد بالجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون على عملية المفاوضات الحكومية، ولا سيما السيد يون جينغا ممثل رومانيا الدائم والسيد محمد خالد خياري ممثل تونس الدائم، خلال توليهما رئاسة عملية المفاوضات الحكومية خلال الدورة الواحدة والسبعين للجمعية العامة، أود الترحيب أيضا باختياركم للزميلين الموقرين كاها إمنادزه، ممثل جورجيا الدائم، ولانا زكي نسيبة ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة، لرئاسة المفاوضات خلال الدورة الحالية، ولعل تلك الخطوة تعكس إدراكا من جانبكم، السيد الرئيس للحاجة لبناء أكبر قدر من التوافق في إطار عملية المفاوضات، وتعزيز ثقة جميع الدول الأعضاء فيها.

إن مصر على قناعة تامة بضرورة التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، كركن أساسي من أركان إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبما يعزز المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق المنظمة، ويمكنها من الاستجابة للتحديات الدولية الجديدة والمعاصرة، ويستدعي ذلك مواصلة العمل في إطار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بأسلوب شفاف يراعي شمولية عملية الإصلاح وملكيتها من جانب الدول الأعضاء كافة، من أجل التوصل إلى حل متفق عليه، ويحظى بأوسع قبول سياسي ممكن يشمل القضايا التفاوضية الرئيسية الخمس المترابطة، على نحو ما هو منصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧، ونثق في أن تلك المحادثات الواضحة ستشكل المرجعية لعمل الرئاسة الجديدة للمفاوضات الحكومية.

إن مصر قد تشرفت خلال العامين الماضيين بعضوية مجلس الأمن على أحد المقاعد الثلاثة المنتخبة المخصصة لأفريقيا، وكعضو عربي وحيد في مجلس الأمن، ولقد أثقلت الخبرات التي اكتسبناها خلال تلك الفترة العديد من القناعات التي طالما آمننا بها، والآن قد أوشكت فترة عضوية مصر على الانتهاء فلا يسعني سوى أن أستذكر بعضا من تلك القناعات التي رسختها التجربة العملية، ولعلها تكون معينا لنا في مساعينا المشتركة في إطار عملية المفاوضات الحكومية للتوصل لإصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، ولعل في مقدمة تلك القناعات أنه لا إصلاح حقيقي لمجلس الأمن بدون معالجة الخلل الهيكلي المتمثل في هيمنة الأعضاء الدائمين على أعماله، نتيجة لاستئثارهم بحق النقض، ويؤكد ذلك الأمر صحة الموقف الأفريقي الموحد الذي يطالب من حيث المبدأ بإلغاء حق النقض. وإلى حين يتحقق ذلك، فإنه يتعين أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد على جميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما يحقق عدالة التمثيل، وهي هدف رئيسي لعملية الإصلاح وفي ذات الإطار فإن أي مقترح يقوم على الإصلاح الجزئي من خلال اختصار التوسيع على فئة المقاعد غير الدائمة فقط أو من خلال توسيع فئة المقاعد الدائمة بدون حل شامل لمسألة حق النقض، يحقق المساواة بين جميع الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد، لن يفضي إلى إصلاح حقيقي وعادل لمجلس الأمن، بل سيفاقم من الخلل الحالي وحالة عدم التوازن الهيكلي التي يعاني المجلس منها.

وأود التأكيد من جديد على التزام مصر القوي بالموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق أوزوليني وإعلان سرت، وهو المرجعية الوحيدة التي أكدتها مؤتمرات القمة الأفريقية المرة تلو الأخرى ويقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض، ولعل تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي الموحد لهو دليل واضح على الإدراك المتزايد من جانب أعضاء الجمعية العامة لأهمية رفع الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية التي لا تزال تفتقر إلى تمثيل دائم مستحق في مجلس الأمن، وتمثيل عادل في فئة الأعضاء المنتخبين، بما يمكن القارة من طرح رؤيتها تجاه أعمال المجلس بشكل عام، والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أخذا في الاعتبار أن تلك القضايا تمثل القدر الأكبر على جدول أعمال المجلس وهو ما يؤكد مشروعية مطالب القارة.

وفي الختام، فإنه بعد محاولات متعددة خلال الدورات السابقة لإنتاج وثائق وأوراق مختلفة، آمل أن تنصب الجهود خلال الدورة الحالية على توفير إرادة مشتركة لإحراز تقدم حقيقي، وبناء التوافق بين مختلف الدول والمجموعات، بهدف التوصل إلى حل مقبول على أوسع نطاق، ونقدّر أن التوصل إلى اتفاق حول المبادئ والمعايير التي تقوم عليها عملية الإصلاح سيشكل خطوة أساسية وهامة في هذا الصدد، وبما يعزز ثقة جميع الدول الأعضاء في عملية المفاوضات الحكومية. وأؤكد مجددا التزام مصر بالعمل مع الدول الأعضاء كافة للتوصل إلى إصلاح شامل يمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بفعالية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

السيد لابوج (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أشيد بتعيين السفيرة لانا زكي نسيبة والسفير كاها إمنادزه رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعلم أن بإمكاننا أن نعول على ديناميتهما وتصميمهما، فضلا عن قدرتهما على التوفيق بين آراء الوفود

في إطار من الحوار البناء. وستقدم فرنسا دعمها الكامل لهما لضمان نجاح مهمتهما.

إن المناقشات التي تجريها الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن مستمرة منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، وما زلنا بعيدين عن التوصل إلى نتيجة ناجحة. وهذه عملية طويلة وشاقة ومحبطة من جوانب كثيرة. ومع ذلك، وحتى إن أمكن بشكل مشروع اعتبار التقدم المُحرز غير كاف في نظر العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، فإن ذلك التقدم لا يزال قائما. ولذلك، من الضروري الاستفادة من هذه الإنجازات أثناء الدورة الثانية والسبعين.

فقد أسفر العمل الذي تم الاضطلاع به تحت قيادة السفير كورتيناي راتراي، في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، عن نتائج أولية ملموسة تمثلت في صياغة وثيقة إطارية يمكن أن تشكل أساسا لمفاوضات عالمية. وحظيت هذه الوثيقة بدعم وإسهامات أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. ومكنتنا الأعمال اللاحقة، التي أُنجزت خلال الدورة السبعين، بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس، من تحديد عناصر التقارب بشأن نقطتين رئيسيتين من نقاط الإصلاح. وكشفت الأعمال التي اُضطلع بها في هذا العام، خلال الدورة الحادية والسبعين بقيادة السفيرين خالد الخياري ويون جينغا، عن وجود أرضية مشتركة بشأن بعض عناصر الإصلاح.

وتأمل فرنسا في أن تكون نتيجة هذا العمل بمثابة أساس لدورة المفاوضات الحكومية الدولية التي تبدأ في هذه الدورة من أجل تحقيق تقدم حاسم. وهذا التقدم ضروري، إذ أن الأمين العام قد شرع في عملية طموحة لإصلاح منظمتنا فيما يتعلق بركائز السلام والأمن والتنمية وإدارة الأمم المتحدة. ويجب أن تبدي الجمعية العامة نفس القدر من الالتزام الحازم بإصلاح مجلس الأمن.

ويعتقد وفد بلدي – شأنه في ذلك شأن أغلبية كبيرة جدا من الوفود، ولا سيما في مجموعة الأصدقاء المعنية بإصلاح مجلس الأمن – أنه بات من الضروري الآن بدء التفاوض على نص في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق هذا التقدم الحاسم. ونعول على الرئيسين المشاركين الجديدين للعمل في هذا الاتجاه. وهذا الإصلاح حاسم بالفعل: فمجلس الأمن يجب أن يجسد بشكل أفضل حقائق عالم اليوم مع الحفاظ على طابعه التنفيذي والمتعلق بصنع القرارات، ومن ثم تعزيز قدرته على تحمل مسؤولياته كاملة في صون السلام والأمن الدوليين.

وموقف فرنسا ثابت ومعروف جيداً في ذلك الصدد. فنحن نأمل أن يأخذ المجلس في الحسبان ظهور قوى جديدة راغبة في الاضطلاع بمسؤوليات التمثيل الدائم في مجلس الأمن وقادرة على ذلك. كما أنها قادرة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على تقديم إسهام هام في عمل المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد فرنسا ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، فضلا عن تعزيز تمثيل البلدان الأفريقية في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وكما ذكر الرئيس إيمانويل ماكرون في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/72/PV.4)، فإننا بحاجة إلى مجلس أمن يمكن أن يتخذ قرارات مناسبة وفعالة من دون أن تتم إعاقته باستخدام حق النقض حينما تُرتكب فظائع جماعية. ومن هذا المنطلق، اقترحت فرنسا، منذ عام ٢٠١٣، أن تلتزم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن طوعا وبشكل جماعي بعدم اللجوء إلى استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ولا يتطلب هذا النهج الطوعي تنقيحا للميثاق، بل التزاما سياسيا. وقد عبرت فرنسا عن هذا الموقف من خلال رئيس الجمهورية من على هذه المنبر في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13).

وتحظى المبادرة التي نقدمها، بالاشتراك مع المكسيك، بتأييد ما يقرب من مائة بلد حاليا. وبنفس هذه الروح، تحظى مدونة قواعد السلوك التي أعدها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والتي تؤيدها فرنسا، بدعم واسع النطاق أيضا. واستنادا إلى هذه الدينامية، نأمل أن نتمكن من إقناع الدول الأعضاء الأخرى بالانضمام إلينا في هذا المسعى. وثمة مصلحة مشتركة لجميع الدول الأعضاء في أن يضطلع مجلس الأمن بولايته ويؤدي دوره كاملا، ولا سيما في حالات الفظائع الجماعية.

وهذه المبادرات بشأن تنظيم استخدام حق النقض، والتي تتطلع إلى جعل المجلس أكثر عدلا ومسؤولية، متمايزة ومُكملة لعملية إصلاح المجلس إجمالا، وهي العملية التي تناصرها فرنسا. وتقتضي مسؤوليتنا الجماعية تقييم التزاماتنا بهدف تغيير الوضع الراهن بما يحقق مصلحة الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن تنال صعوبة هذا الإصلاح من ضرورته الحتمية.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجد أنفسنا في هذه القاعة نناقش مرة أخرى إصلاح مجلس الأمن قبل أن نشرع في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونود أولا، في هذا السياق، أن نشكر سفيري رومانيا وتونس على قيادتهما للعملية خلال الدورة الحادية والسبعين. ونقدر أيما تقدير جميع الوثائق الصادرة حتى الآن، بما في ذلك عناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة، والتي أُعدت خلال آخر دورة للمفاوضات الحكومية الدولية. وفي الوقت نفسه، نهنئ سفيري الإمارات العربية المتحدة وجورجيا ونتمنى لهما كل التوفيق في جهودهما الرامية إلى السير قدما بالعملية.

ما فتئت سلوفينيا تتابع عن كثب جميع دورات المفاوضات الحكومية الدولية، ونحن ما زلنا ملتزمين بمواصلة المناقشات. غير أننا نعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدما. لقد أيد زعماء العالم في عام ٢٠٠٥ الإصلاح المبكر لمجلس الأمن؛ وبعد حوالى ١٢ عاما، ما زلنا نتناقش بشأنه. ولذا، فإنه لم يعد بالإمكان اعتبار أي إصلاح مبكرا.

ونود اليوم أن نبدي بعض الملاحظات العامة بشأن مضمون العملية. لقد بينت المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الماضية أن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن نبني عليها، بما في ذلك إعادة تأكيد أن الإصلاح يستهدف جعل المجلس أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، ومواصلة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. ولذلك، فإننا ندرك ما هي أهدافنا، ويجب أن تواصل الدول الأعضاء دفع العملية.

وخلال الـ ٢٥ عاما الماضية منذ اتخاذ القرار ٦٢/٤٧، حدث الكثير في المجتمع الدولي. وقد تغير العالم كثيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، وكذلك منذ إجراء آخر تغيير في مجلس الأمن. وبوصفنا ممثلين في منظمة دولية كبرى، فإن علينا – نحن ومجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية العليا عن صون السلم والأمن الدوليين – التزاما تجاه شعوب المجتمع الدولي التي أُنشئت الأمم المتحدة من أجلها. ولذلك، فإننا نعتقد أن العضوية في مجلس الأمن هي، قبل كل شيء، مسؤولية خطيرة.

وفيما يتعلق بمسائل أكثر تحديداً، تؤيد سلوفينيا توسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء. وبالنسبة لفئة الأعضاء المنتخبين أو غير الدائمين، نرى أن التوسيع من شأنه زيادة معدل التناوب كما أنه يتيح تمثيلاً ديمقراطياً أكبر في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تولي سلوفينيا أولوية متقدمة لتخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية. فخلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، تضاعف عدد أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية، ولكن تمثيلها في مجلس الأمن ظل دون تغيير – مقعد دائم واحد ومقعد غير دائم. ونؤيد أيضاً تخصيص مقاعد إضافية للدول الأفريقية.

وهناك اتفاق عام على أن توسيع مجلس الأمن سيحسن تمثيل الدول المنقوصة التمثيل أو غير الممثلة، بما يضمن التمثيل العادل والديمقراطي ويوازن بين مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة. وسلوفينيا تؤيد توزيع مقاعد مجلس الأمن على أساس المجموعات الانتخابية الإقليمية. بالنسبة لحجم المجلس بعد إصلاحه، نرى أن المجلس بحاجة إلى أن يتصف بالكفاءة والشفافية، وأن من الطبيعي تغيير أساليب عمله أو تعديلها. وبطبيعة الحال، سيكون على الدول الأعضاء في المجلس معالجة هذه المسألة، لكننا نعتقد أن غالبية الأعضاء سيتفقون معنا في القول بضرورة تعديل أساليب عمل المجلس إن أردنا أن تكون قادرة على التعامل مع العوامل سريعة التغير والانتشار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وسلوفينيا، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ومؤيداً للمبادرة الفرنسية – المكسيكية، تدعو إلى تقييد حق النقض في حالات الجرائم الوحشية وإلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام حق النقض في جميع الحالات الأخرى.

وفيما يتعلق بمسألة العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، تؤيد سلوفينيا تأييداً تاماً القواسم المشتركة التي حددت في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحادية والسبعين. وينبغي أن تكون العلاقة متعاضدة وتكاملية. ويمكن لسلوفينيا أن تؤيد تماماً المقترحات الواردة في وثيقة رؤساء المفاوضات الحكومية الدولية في تموز/يوليه ٢٠١٦. ويمكن أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار القرارات المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية العامة.

وهذا البيان يسلط الضوء بإيجاز على بعض المسائل فحسب. وسيكون بوسعنا مواصلة مداولاتنا أثناء المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تأييدنا القوي للمضي بالعملية قدماً.

ونعتقد أن الطريقة المثلى للقيام بذلك والخروج من المأزق الحالي هي بدء مفاوضات ملموسة تستند إلى مقترحات نص ملموسة.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بإعلان تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لسيراليون، منسق لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن، والذي أعرب عن موقف أفريقيا بشأن هذه المسألة الهامة (انظر A/72/PV.41)

وأشكر الرئيس، أولاً، على عقد هذه الجولة من المفاوضات الحكومية الدولية، وثانياً، على تعيين زميلينا، السيد كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، والسيدة لانا زكي نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ولا يتوقع الكثير من الرئيس والرئيسين المشاركين فحسب، بل منا جميعاً خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد مضى وقت طويل ومؤلم منذ بدأت الجمعية العامة النظر في هذه المسألة. والمعالم المختلفة على الطريق، التي أشار إليها مختلف الزملاء، لا تضعنا في وضع جيد الضوء. وفي أيلول/سبتمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن وإنشاء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بفضل المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي بدأ بوصفه مشروع القرار A/61/L.69. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي كان بمثابة مقدمة للمفاوضات الحكومية الدولية. وبعد عام من ذلك، في ٢٠١٩، سنحتفل بمرور ٤٠ عاماً على إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة.

وكثيراً ما أسمعنا نلقي باللوم على الافتقار إلى الإرادة السياسية لفشلنا في إحراز تقدم، ولكن من هو ذاك الذي يفتقر

إلى الإرادة السياسية الذي نتحدث عنه؟ من المؤكد أن من يفتقرون إلى الإرادة السياسية ليسوا قادتنا. ففي عام ٢٠٠٠، لم يكن بوسع قادتنا في مؤتمر قمة الألفية أن يكونوا أكثر وضوحاً عندما كلفونا بمهمة التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. وفي ٢٠٠٥، في مؤتمر القمة العالمي، عند الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أعرب القادة عن قلقهم إزاء بطء وتيرة الإصلاح. لذلك، عندما يشار إلى انتفاء الإرادة السياسية، هل نشير بذلك ضمناً إلى أن رؤساء دولنا يأتون إلى هنا، ويناشدوننا إحراز تقدم ثم يستديرون عائدين ويعطونا تعليمات مخالفة عند عودتهم إلى عواصمنا؟ أم أن هناك أمناء آخرون للإرادة السياسية فوق أو أقوى من رؤساء الدول؟ فهل يمكن أن يكون هذا الافتقار إلى الإرادة السياسية قائماً على مستويات بعثاتنا وبيروقراطياتنا الإدارية في المقر؟

ولا يساورني أدنى شك في أنه يمكننا إحراز تقدم وتحقيق الأهداف التي اعتمدها قادتنا في إطار زمني معقول. غير أن ذلك لن يحدث إلا عندما يكون لدينا، على مستوى بعثاتنا ومختلف الخبراء في المقر الإداري، إيمان بهذه العملية حقاً. ونقطة البداية هي الإيمان – الإيمان الحق – بالأمم المتحدة. ويجب علينا جميعا أن نؤمن بأن هذه هي أممنا المتحدة وأن في مصلحتنا جميعا صون الأمم المتحدة وحمايتها والمضي بها قدماً، الآن وفي المستقبل. ونحن بحاجة إلى الاعتقاد بأن ما هو خير للأمم المتحدة خير لنا جميعا، وأن ما هو سيئ بالنسبة للأمم المتحدة هو في نهاية المطاف سيئ بالنسبة لنا جميعا. نحن بحاجة إلى الاعتقاد بوحدانية عالمنا، والتناغم بين بعضنا البعض وتناغمنا مع عالمنا.

إنني أعلم أن الوقت الحالي ليس الوقت لبدء المفاوضات. وسيقدم لنا رئيسانا المشاركان المشورة في ذلك الصدد في الوقت المناسب. غير أنه ليس من السابق لأوانه إطلاقا أن نحذر من أننا إذا لم نحرز تغييرات أساسية في إطار المفاوضات الحكومية الدولية وعمليتها، فإننا لن نحرز أي تقدم أكبر مما أحرز من قبل. وعلينا التفكير في ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه. والأهم من ذلك، يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة والعزم على تغيير ما يلزم تغييره.

وأرى أن من الأعمال التي يلزم القيام بها الاتفاق على المركز الذي ينبغي أن نمنحه للوثائق الختامية التي صدرت في نهاية كل جولة من المفاوضات الحكومية الدولية. وفي الوقت الراهن، فإن تلك الوثائق مجرد أوراق مرجعية كثيرا ما نشير إليها في الجولات اللاحقة ولكنها لا تلزم أي شخص بأي شيء قيل فيها. ومن المسائل الأخرى التي يلزمنا معالجتها الطريقة التي نتخذ بها القرارات.

وأود أن أنهي بياني بتعليق قصير نسبيا على من يجادلون بأن حق النقض (الفيتو) ينبغي ألا يمنح للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. إن من شأن أفريقيا أن تجد ذلك مقبولا لو كانت الحجة أنه ينبغي إلغاء حق النقض بالكامل. فذلك هو الموقف المثالي الوارد في توافق آراء إزولويني الذي توصلت إليه أفريقيا. ولكننا أيضا نعتقد أن ما يسري على إناث الإوز يسري على ذكورها. إن أفريقيا ليست مستعدة – وأكرر، ليست مستعدة – لقبول مركز مواطن من الدرجة الثانية. فإما ألا يحظى الأعضاء الدائمون الأفارقة في مجلس الأمن بحق النقض لأن حق النقض قد ألغي للجميع أو أن يتمتعوا بحق النقض ما دام أي عضو دائم آخر، قديما أو جديدا، سيتمتع بحق النقض. وذلك الطلب ليس غير معقول ولا غير مستحق.

إننا نأتي من تاريخ سيئ – تاريخ للرق، والسيطرة، والتمييز العنصري والاستعمار والفصل العنصري. فقد كانت أفريقيا دائما في القاع أو القارة المتخلفة عن الركب. وليس لدينا أي نية في الانتقال إلى مستقبل سيئ. ولا يمكن لأفريقيا أن تقبل، ولن تقبل، أن تعامل مثل طفل لا يمكن أن يوثق باستخدامه حق النقض بطريقة مسؤولة.

فحينما لا يكون المرء جالسا إلى المائدة، فإنه يكون في قائمة الطعام. ولفترة طويلة للغاية، لم تجلس أفريقيا إلى المائدة. وقد سئمنا من بقائنا في القائمة.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة للمضي قدما بالحوار بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب بقراره تعيين السفيرة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، لتوجيه دفة عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير يون جينغا، الممثل الدام لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، الرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما للمفاوضات الحكومية الدولية، على الطريقة المثالية التي أدارا بها أعمال تلك المفاوضات.

لقد شهدت الأعوام الـ ٧٢ الماضية فترة استثنائية للسلام النسبي – فترة طويلة للسلام لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. وهيأت الأمم المتحدة الظروف التي مكنت من أن يسود السلام على الحرب. وزادت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ بلدا حين نشأتها في عام ١٩٤٥ إلى ١٩٣ دولة عضوا في الوقت الحالي، تمثل معظم المجتمع الدولي الشامل. وقدمت المنظمة المعونة ودعمت السلام ورعت القواعد والقيم في جميع أرجاء العالم بغض النظر عن الحجم أو القوة. بيد أنه بالرغم من النجاحات العديدة، لم نتمكن من أن نوفي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة حقها كاملا. فلا تزال الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة غير تمثيلية.

ونظمت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وهو الهيئة الوحيدة المخولة بنشر القوات تحت راية الأمم المتحدة أو اتخاذ إجراءات عقابية، وفقا لاحتياجات ذلك الوقت ووقائعه. بيد أن ذلك الواقع تغير بشكل أكثر عمقا. لقد تغيّر العالم. وتغيرت الأمم المتحدة. وتغيرت الطريقة التي نفهم بها الأمن ووسائل الحفاظ على السلام. ولدينا أعضاء جدد ونهج جديدة وأبعاد جديدة. بيد أننا هنا في الأمم المتحدة، مستمرون في طرقنا القديمة.

ومنذ عام ١٩٧٩، حافظت ملديف على موقف ثابت بشأن إصلاح مجلس الأمن. فلا بد من زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفي وقت إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان للمنظمة عدد أقل من الأعضاء. ولم تكن معظم البلدان الموجودة في هذه القاعة مستقلة في ذلك الوقت. ولكننا مستقلون الآن. ونحن هنا لكي نبقى. ونحن جديرون ببقائنا. ويجب أن نجعل العضوية الدائمة – لمن لديهم حق الفيتو – أكثر تمثيلا. ونعتقد أنه يجب أن تحصل كل قارة على ما لا يقل عن مقعد دائم واحد، مما يعكس الوقائع السياسية والاقتصادية في عصرنا. ويجب أن يكون مبدأ التمثيل الجغرافي العادل المبدأ الأساسي لأعمالنا فيما نحاول إيجاد صيغة عملية للمضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية.

ولا يمثل تنقيح عدد المقاعد الدائمة وتخصيصها سوى جانب واحد من جوانب الإصلاح. ويجب أن يكون أحد الأبعاد الأكثر أهمية زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. ونعتقد أنه ينبغي أن تأتي عضوية مجلس الأمن على السواء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي تعكس تنوع عضوية الأمم المتحدة. وتلك هي روح الصيغة الواردة في الميثاق، الذي يحدد معيارين هما: أولا، إسهام الأعضاء في صون السلام والأمن الدوليين وفي تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى، وثانيا، التوزيع الجغرافي العادل.

فلنفكر في العنصر الأول. إن بإمكان كل بلد أن يشكل عنصرا من عناصر التنوع. وبوسع كل بلد أن يقدم منظورا فريدا. ومع أن المفاهيم التقليدية للأمن لا تزال تشكل بعدا هاما، فإن التهديدات غير الأمنية الناشئة تكتسب زخما بشكل متزايد في جميع أرجاء العالم. وتشمل تلك التهديدات الأوبئة وتواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة وحدتها والآثار الناجمة عن تغير المناخ، وندرة الموارد مثل الأغذية والمياه والوقود وما يرتبط بها من منافسة على هذه الموارد، والتحديات الإنمائية الأخرى.

تلك هي التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وتلك هي الحدود الجديدة للأمن.

ولكي يتمكن مجلس الأمن من الوصول إلى تلك الحدود، نحتاج إلى تنوع في وجهات النظر والخبرات التي يمكن أن تساعدنا على التصدي لهذه التحديات المتنوعة. ولذلك، هناك حاجة إلى إعادة تعريف المعايير القديمة لقياس المساهمات في صون السلم والأمن الدوليين. قد يكون بلدنا صغيراً، ولكن لدينا قوة وعزم لحمل المثل العليا والتطلعات التي تحدد معالم هذه المنظمة. ولا بد من إدراج مختلف الأعضاء الذين يمكن أن يسهموا في تحقيق هذه التفاهمات الجديدة غير التقليدية للسلم والأمن الدوليين.

ولدينا إيمان راسخ بأن كل بلد يستحق فرصة للعمل. والمعيار الثاني – التوزيع الجغرافي العادل – هو حجر الزاوية للأمم المتحدة. فكل بلد، سواء كان عظيم الشأن أو ضعيفاً، غنياً أو فقيراً، يستحق أن يُستمع إليه وأن يكون له رأي. ولكن، ليس هذا هو الحال إلى حد كبير. ربما كانت هذه الحتمية أكثر انطباقاً بصورة كبيرة في مجلس الأمن، حيث يتعين الاستماع إلى كل بلد. وعلى الرغم من أن التهديدات الجديدة تعيد تعريف مفهومنا للأمن وكيفية معالجتنا للسلام الدولي، فإن البلدان التي تعاني أكثر من غيرها لا تمثل.

وملديف، على سبيل المثال، كانت البلد الـ ١١٧ الذي ينضم إلى الأمم المتحدة. ومن بين ١١٦ بلداً انضموا قبلنا، خدم ١٠٤ في مجلس الأمن بالفعل. وبعد نصف قرن من انضمامنا، لم تتح لها الفرصة للقيام بذلك، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريباً. ونعتقد أن البلدان الأكبر حجماً، لا سيما تلك التي خدمت في المجلس، لديها التزام أخلاقي، بل هو في الواقع التزام قائم على الميثاق لضمان حصول البلدان الصغيرة، لا سيما تلك التي لم تخدم في المجلس من قبل، على فرصة عادلة.

ونعتقد أن كل بلد عاقد العزم على العمل في المجلس، وعلى الإسهام بطريقته الخاصة في صون السلم والأمن الدوليين، وعلى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة. وقد يتساءل البعض، ما الذي يمنع تلك البلدان؟ من الناحية النظرية، كل بلد لديه نفس الفرصة للمنافسة. ويمكن لأي بلد أن يقدم ترشيحه وأن يخوض الانتخابات ويشارك في المنافسة.

ولكنني أسأل الجمعية إن كانت المنافسة لا تزال عادلة. بالنسبة للدول الصغيرة، هي ليست كذلك. المنافسة صعبة، وباهظة التكلفة. وإذا رغب البلد في القيام بحملة فعالة لشغل مقعد في مجلس الأمن، من المتوقع أن ينفق مبالغ طائلة من الأموال والموارد من أجل الحصول على الأصوات. وحتى عندما يختار بلد ما ألا يعتمد هذه الممارسات الانتخابية، فإنه يضطر إلى القيام بذلك للتغلب على التصورات حول قدرة البلد ودافعه وانفعالاته، أو حول جدية البلد. والبلدان التي لا تستطيع أن تنفق ثروة على حملتها من أجل مقعد في مجلس الأمن تخسر.

ونعتقد أن هذا هو بالتأكيد سبب عدم تمكن سوى ثمانية فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول على مقعد في المجلس منذ إنشاء الأمم المتحدة. فالبلدان الصغيرة لم تعد قادرة على أن تقوم بحملة على قدم المساواة. وهذا يعني أن البلدان التي تحتاج إلى أن يُستمع إليها والبلدان التي يمكن أن تجلب منظورات فريدة وأفكاراً طازجة جديدة لا ينتهي بها المطاف في المجلس أبداً. والتوزيع الجغرافي العادل يبدو أكثر فأكثر وكأنه مبدأ له ثمن.

وملديف يمكنها أن تغير ذلك، وستغيره. ونأمل أن نُنتخب لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في الانتخابات التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وإذا ما انتخبت ملديف، ستقوم بالتعاون مع شركائها ببناء مستودع للأمل والثقة والمصداقية من شأنه أن يعيد تعريف مبدأ الترتيب في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتحويلها إلى نظام يصبح فيه الحق هو القوة.

إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا تكاتفت الجمعية العامة في التمسك بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة. ونحث الجمعية العامة وفرادى الدول الأعضاء على التقيد بالمبادئ التي اتفقت عليها عندما انضمت إلى الأمم المتحدة.

ويمكن للجمعية العامة أن تفعل المزيد. وينبغي لها أن تفعل ما هو أكثر من ذلك. يمكن للجمعية أن تعجل بالإصلاحات بتهيئة الفرص لكل بلد، من خلال التمسك بمبادئ الإنصاف والتوزيع الجغرافي العادل والتكاتف مع ملديف في إيجاد حلول مشتركة لمصيرنا المشترك.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد جلسة اليوم التي تتناول موضوعاً محورياً بالنسبة لمستقبل المنظمة، ألا وهو موضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه. ونرحب بتعيين الممثل الدائم لجورجيا، السفير كاها إمنادزه، والممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، السفيرة لانا نسيبة، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية. وأؤكد لهما دعم وفدي الكامل.

إذا كان ثمة شيء قد اتضح أثناء عملية المفاوضات الطويلة لإصلاح مجلس الأمن، فإنه الاتفاق الساحق من جانب الأعضاء على ضرورة تكييف هيكل منظمتنا لمواكبة التغييرات في السياق الدولي. وما زلنا نلاحظ، للأسف، تقاعس مجلس الأمن في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما يؤثر بالتالي على تصور الرأي العام الدولي لأداء المجلس، ومن ثم يمس شرعيته ومصداقيته.

ولذلك، فإن الوقت قد حان للعمل. ولا يمكننا أن نقتصر على تكرار مواقفنا الوطنية المعروفة مراراً وتكراراً. وعلينا أن نقدم التنازلات الضرورية وأن نتعامل مع الخيارات المتاحة للمضي قدماً نحو عمل تفاوضي حقيقي. ولا يمكن أن يتحقق شيء من ذلك بدون التزام حقيقي بالحصول على نتائج ملموسة ومتوازنة، في إطار عملية يجب أن تكون شفافة وشاملة للجميع دائماً.

إن التغيرات الملحوظة التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة تجعل من الضروري زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة يجب أن تتم بضبط النفس، لأن المكاسب المحتملة من حيث التمثيل في المجلس ينبغي ألا يقوضها فقدان الكفاءة في أداء عمل المجلس. وفي رأينا، لا بد من التركيز في هذه الجهود بصورة خاصة على زيادة عدد المقاعد المخصصة للمناطق التي لا تمثل بالشكل المناسب في الوقت الحاضر. مع ذلك، وما دام قد تم التوصل إلى توافق الآراء اللازم لإجراء إصلاح أعمق وأكثر شمولاً للمجلس، نود أن يُنظر في الإنشاء المؤقت لفئة وسيطة من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن يمكن أن يؤدوا المهام لفترة أطول على أن يتم تقييمهم كل سنتين ويعاد انتخابهم لفترات متعاقبة إلى أجل غير مسمى.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، نود أن نذكر بأن بيرو أيدت باستمرار الالتزامات الرامية للحد من استخدام حق النقض، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأعمال المتتالية من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. ونؤكد مجدداً في هذا الصدد تأييدنا للمبادرة التي اتخذتها فرنسا والمكسيك، وكذلك لمدونة قواعد السلوك المقدمة من مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وبلدي عضو فيها.

وطوال الدورة السابقة كان هناك تبادل صحي للأفكار، وعرض المواقف المتباينة، وكل ذلك يشكل، عملياً، نوعاً من عملية التفاوض. وهذا يقنعنا أكثر بالمكاسب التي ستتأتى من عملية أنتجت نصاً مكننا من الشروع في مفاوضات رسمية. ونتوقع أن تشهد هذه المسألة دعماً متزايداً، فهي تحظى اعتباراً من اليوم بدعم ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل.

وعلاوة على ذلك، فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة توثيق الصلة بين مجلس الأمن والأمين العام للمنظمة. وقد لوحظ توجه مماثل في العلاقة بين مجلس الأمن ومختلف هيئات الأمم

المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاجتماعات المثمرة التي عقدها رؤساء كل منها. وبيرو، التي ستنضم إلى مجلس الأمن كعضو غير دائم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ستشجع هذا النوع من الجهود، إذ ترى أنه من المفيد جداً للمجلس التنسيق والإدماج مع الهيئات الأخرى وإيجاد أوجه التآزر معها.

وختاما، تعيد بيرو تأكيد التزامها الكامل بمواصلة العمل على إصلاح مجلس الأمن بصورة فعالة ومستدامة.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نبدأ بالإشادة بالتزام رئيس الجمعية العامة بإصلاح مجلس الأمن. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب للسفير كاها إمنادزه ممثل جورجيا، والسفيرة لانا زكي نسيبة، ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة، عن تعاون كوبا التام معهما أملا في أن تحرز المفاوضات الحكومية الدولية التقدم المنشود. ونشيد بالجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان في الدورة السابقة، الممثلان الدائمان لرومانيا وتونس.

وتدرك جميع الوفود أن النظر في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل، مثل أساليب عمله التي أُعطيت مسميات مختلفة على مر السنين – كالمشاورات وتبادل الآراء، ثم مؤخرا المفاوضات الحكومية الدولية – قد استمر لما يزيد على ٢٥ عاما. وبالرغم من تحقيق بعض النتائج الأولية مؤخرا – ولنكن واضحين في ذلك – فإنها لا تزال محدودة للغاية لأنها لم تعالج بعد المسائل الأساسية المختلف عليها على نطاق واسع. وما لم تبذل جهود تفاوضية كبيرة فيما يخص المسائل الأساسية هذه، فسوف تنقضي ٢٥ عاما أخرى على الجمعية دون أن تحقق خلالها أية نتائج مُرضية.

ويجب أن تكون عملية إصلاح مجلس الأمن شاملة، أي أنّ عليها أن تشمل جميع المسائل الموضوعية، بما فيها على سبيل المثال، مسألة العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية صنع القرار، علاوة على مسألة حق النقض. ويجب أن تحظى العملية بقبول الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن.

ويجب أن تكفل عملية الإصلاح أن يكون جدول أعمال المجلس مجسدا لاحتياجات ومصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو، وأن يتسم بالموضوعية والعقلانية، وألا تكون أهدافه انتقائية أو عشوائية. وفيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي وتوسيع مجلس الأمن وفئتي العضوية، تولي كوبا أهمية كبيرة لمسألة التمثيل الإقليمي، بالنظر إلى أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يجسد الحقائق والاحتياجات الجيوسياسية الراهنة، ما يستدعي إعادة توازنه. ولا شك في نقص تمثيل البلدان النامية في المجلس، وهو ما ينتقص من الاهتمام بالمجلس وسلطته ومصداقيته. وفي ضوء هذه الاعتبارات المذكورة آنفا، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لتوسيع المجلس هو معالجة نقص تمثيل البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فيه.

ويرى الوفد الكوبي أنه يجب أن يشمل توسيع الفئات زيادة عدد الأعضاء الدائمين الجدد باثنين من البلدان الأفريقية واثنين من البلدان النامية في آسيا واثنين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرى أنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين إلى ما لا يقل عن ١٥ عضوا. ويجب أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الصلاحيات والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون دون وضع أي معايير انتقائية أو تمييزية ضدهم. وتعلن كوبا من جانبها أنه يجب إلغاء حق النقض لكونه باليا وغير ديمقراطي. وما لم يتم إلغاؤه فورا، فإنه يجب منح الامتياز نفسه للأعضاء الدائمين الجدد أيضا.

وما لم توسّع عضوية المجلس بحيث تشمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فسوف يصبح المجلس أقل تمثيلا، وبالتالي أقل شرعية وفعالية. ولا تؤيد كوبا إنشاء فئات جديدة أو فئات فرعية من الأعضاء، لأن من شأن الفئات الجديدة أن تزيد

الخلافات القائمة وتحفز على الانقسام بين أعضاء المجلس بدلا من الإسهام في تحسين أدائه.

وتدعو كوبا إلى ضرورة توسيع عضوية المجلس بما لا يقل عن ٢٦ عضوا. وبذلك الرقم ستقترب النسبة بين أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة من النسبة التي كانت عليها عند تأسيس المنظمة. ولن تؤيد كوبا أي توسيع جزئي أو انتقائي أو أي زيادة في تكوين أعضاء المجلس على حساب البلدان النامية.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، وخاصة عرض التقرير السنوي للمجلس أمام الجمعية العامة، تعرب كوبا عن شعورها بالأسف من أن التقرير لا يزال مجرد سرد وصفي لاجتماعات المجلس وأنشطته وقراراته، بالرغم من أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعربت مرارا وتكرارا عن ضرورة أن يكون التقرير شاملا وتحليليا عن أعمال تلك الهيئة.

ونكرر التأكيد على أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء عند ممارسة مهامه المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، باعتبارها مسؤوليته الرئيسية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب على المجلس الامتثال لالتزاماته المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، ألا وهي تقديم تقارير خاصة عن الإجراءات التي يتخذها كي تنظر فيها الجمعية العامة.

وتعرب كوبا مجددا عن قلقها إزاء انعدام الشفافية والديمقراطية في عمل مجلس الأمن. وفي حين شهدت الفترة الأخيرة زيادة في عدد الجلسات العلنية وتشاور وتبادل للآراء غير مسبوقين مع الدول الأعضاء في عملية اختيار وتعيين الأمين العام، فما زال الاتجاه العام للمجلس مستمرا، أي صيغة الجلسات الخاصة المغلقة التي تتخذ فيها القرارات دون أخذ شواغل الأعضاء غير الدائمين في الاعتبار. وفي الوقت الحاضر، لا يزال مجلس الأمن يفتقر إلى الشفافية والديمقراطية والتمثيل.

ومن الضروري إجراء تغييرات ملحّة في أساليب عمله حتى يتمكن جميع الأعضاء من المشاركة في أعماله حقا، علاوة على المشاركة في عملية صنع القرار. تحقيقا لتلك الغاية، فلا مناص من إضفاء الطابع الرسمي على قواعده وأنظمته التي ظلت مؤقتة لما يزيد على ٧٠ عاما. وفي ذلك الصدد، تعيد كوبا مرة أخرى طرح اقتراحها بأن تكون المشاورات المغلقة استثناء في عمل مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى تغيير أساليب عمله وتكوينه، يجب على المجلس تكييف مهامه كي يتمكن من الامتثال لولايته على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب عليه أيضا احترام جميع قرارات الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية المنوط بها اعتماد السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ويجب وضع حد لميل مجلس الأمن إلى النظر في المسائل وتولّي المهام التي لا تخصه، إذ أنه بذلك يتعدى على الدور المسند إلى الهيئات الأخرى، وخاصة الجمعية العامة. ونشدد على ضرورة تحقيق التوازن اللازم بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقا للميثاق.

ولن يكون إصلاح منظمة الأمم المتحدة، على النحو الذي يدعو إليه الأمين العام حاليا، فعالا أو حقيقيا دون إجراء إصلاحات جذرية على مجلس الأمن. وهناك حاجة ماسة إلى هيئة تتسم حقا بالشفافية والتمثيل والديمقراطية والفعالية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين، صديقيّ العزيزين سفيري جورجيا والإمارات العربية المتحدة، على ما أُسند لهما من مسؤولية هامة متمثلة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية في الدورة الحالية. إنهما اختصاصيان رائعان سيكونان قادرين، وأنا واثق من ذلك، على ترؤس تلك

المفاوضات الصعبة بمهارة وفعالية. وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أؤكد أني أؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/72/PV.41).

وسأحاول أن أرد بإيجاز على ثلاث مسائل. تتعلّق الأولى منها بالسبب الرئيسي للجمود الحالي في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، المستمرّ لسنوات عديدة. والجواب معقد مثلما أن القصة طويلة، ولكن أحد العوامل التي كان لها الأثر الأكبر على حالة الجمود هذه، في رأيي، هو التصلب في مواقف مختلف المجموعات.

ومع ذلك، قدّرنا في السنوات الأخيرة حقيقة أن عدداً من الدول قد أصرّت على توسيع عضوية مجلس الأمن في كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة. وفي عالم اليوم، في رأيي على الأقل، من الصعب أن نتصور أو نتخيّل المزايا التي قد تتحقق من وجود مجلس أمن فيه مزيد من الأعضاء الدائمين، بدلاً من مجلس يكون فيه جميع الأعضاء منتخبين. وأعتقد أن من شأن هذا الشكل ا أن يكفل قدراً أكبر من التناوب في عضوية المجلس، الأمر الذي يعني أيضاً أن عدداً كبيراً من الدول التي لم تتمكن أبدا من المشاركة في أعمال مجلس الأمن سيكون بمقدورها الترشح للانتخابات. وأعتقد أيضاً أن استغلال سلطة الجمعية العامة لانتخاب أعضاء مجلس الأمن دورياً – خاصة إذا قمنا بتوسيع فئة العضوية الدائمة – سيؤثر تأثيراً كبيراً على مستويات التمثيل في المجلس.

وتتعلّق المسألة الثانية بالمجموعة التي أظهرت أكبر قدر من المرونة في عملية التفاوض. وتدرك الجمعية العامة جيداً أن إسبانيا تنتمي إلى مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء – وهي مجموعة أطلق عليها، في أكثر من مناسبة، تسمية مجموعة ”المفسدين“ في المفاوضات التي جرت في السنوات الأخيرة. وأود أن أشير هنا إلى أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أنشئت قبل عدة سنوات مع اقتراح بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ٢٥، بما في ذلك ١٠ أعضاء جدد منتخبين لفترة سنتين مع إمكانية إعادة الانتخاب. ثم انتقلت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء من اقتراح زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين الذين يُنتخبون لمدة عامين إلى اقتراح جديد عُمم خلال المفاوضات الحكومية الدولية السابقة في ٨ أيار/مايو بإدراج فئة المقاعد ذات العضوية الطويلة الأجل. ويعتقد وفد بلدي أننا سنتمكن، مع تلك الفئة الجديدة، من التوصل إلى أرضية مشتركة وتوافق في الآراء وتفاهم بشأن المسألة الموضوعية المؤثرة في عملية التفاوض.

وتتعلّق المسألة الثالثة بهدفنا الرئيسي من هذا الاقتراح. من الناحية المنطقية، سيكون الهدف الأول هو استكمال المفاوضات التي طال أمدها لفترة أكثر مما ينبغي. بيد أن أحد الأهداف الرئيسية لاقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء داخل مجلس الأمن الجديد هو إعطاء المكانة اللائقة لمنطقة بعينها وتلبية احتياجاتها التي أُهملت وأسيئت معاملتها داخل مجلس الأمن اليوم. وأنا أقصد، بطبيعة الحال، المجموعة الأفريقية.

نعتقد أننا باقتراح وجود مقاعد أطول أجلاً وجميع التفاصيل المبينة سابقاً من جانب سفير إيطاليا، سنقوم بتصحيح هذا الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. ونتيح أيضاً لعدد كبير من الدول الصغيرة الترشح لعضوية المجلس الأمن. ولن أخوض في أي تفاصيل أخرى هنا، لأن هذه مناقشة عامة وأعتقد أن مواقف وفود عديدة – وخاصة موقف إسبانيا – معروفة جيداً. ومع ذلك، أود أن أختم بملاحظتين موجزتين موجهتين إلى الرئيسين المشاركين للعملية الجديدة.

قبل كل شيء، نشدد على الحاجة إلى الشفافية. كما تعلم الجمعية جيداً، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نبدأ المفاوضات بروح من الشفافية الكاملة لكفالة اطلاع جميع الوفود على قدم المساواة، على جميع التفاصيل المتعلقة بالإصلاح الجاري.

ثانياً، يجب أن يمكن التنبؤ بالمفاوضات، ما دامت أوجه التقدم الكبيرة التي تمكنّا من تحقيقها في الماضي لم تسفر عن

نتائج ملموسة، وقد بقيت الدول ببساطة متشبثة بمواقفها، وهذا ليس أمراً مثالياً. وإنني على يقين من أننا سنرى، بفضل جودة رئيسينا المشاركين، تقدماً هاماً ونتمكن من تعزيز الإنجازات الرئيسية التي سبق وأن حققناها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بتعيين رئيس الجمعية العامة للسفير إمنادزه الممثل الدائم لجورجيا، والسفيرة نسيبة الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، بوصفهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ونشيد بالتزام الرئيس ببناء عملية التفاوض الحكومية الدولية التي تتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتؤيد الصين بنشاط الرئيسين المشاركين في أعمالهما.

أثناء المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين، جرت مناقشات صريحة ومتعمقة بشأن مجموعات خمس من المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، مسترشدة بمبدأ وجود عملية تقودها الدول الأعضاء والنهج الشامل. لقد تم الحفاظ على الزخم البنّاء للمفاوضات الحكومية الدولية. وتثني الصين على هذه التطورات وتقدر جهود الرئيسين المشاركين السابقين، الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس.

يؤثّر إصلاح مجلس الأمن على المصالح المباشرة لجميع الدول الأعضاء والتطور الطويل الأجل للمنظمة. كما يؤثّر على مستقبل نظام الأمن الجماعي العالمي. وينبغي أن يُفضي إصلاح مجلس الأمن إلى بناء نظام الحوكمة العالمي الذي يتسم بمشاورات مشتركة ومشاركة واسعة وفوائد متشاركة، الأمر الذي سيساعد على الارتقاء بسلطة المجلس وكفاءته ويفضي إلى تحسين الوفاء بولايته على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت الصين مؤيدة نشطة للإصلاح الضروري والرشيد للمجلس وتدعو إلى إعطاء البلدان النامية، على سبيل الأولوية، زيادة في التمثيل والصوت في المجلس، ولا سيما الدول الأفريقية. ستمكّن العضوية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك بصفة خاصة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكّل أغلبية الدول الأعضاء، من زيادة إتاحة الوصول إلى المجلس، ما يسمح لتلك البلدان بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات والاضطلاع بدور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية وسيلة هامة يمكن من خلالها للدول الأعضاء تبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس، وتعميق فهمهم لتضييق الخلافات فيما بينهم. وتشكّل التعليقات والمواقف والمقترحات للعضوية الواسعة بشأن إصلاح المجلس أساساً للمفاوضات الحكومية الدولية.

وتؤيد الصين الرئيسين المشاركين في جهودهما على أداء مهامهما والاضطلاع بواجباتهما عملاً بالمقرر ٦٢/٥٥٧، التزاماً بمبدأ العملية التي تقودها الدول الأعضاء والنهج الشامل وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في مشاورات ديمقراطية في المجموعات الخمس من القضايا الرئيسية من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء. ويحدونا الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء والرئيسان المشاركان يداً بيد للمساهمة البناءة في عملية التفاوض الحكومية الدولية دون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة للإصلاح، في محاولة للتعجيل بدفع مقترحات غير ناضجة للإصلاح أو بدء المفاوضات على أساس النص قبل أن تصبح الظروف المناسبة في المتناول.

وينبغي أن نعمل معا من أجل الحفاظ على الوحدة بين الدول الأعضاء. والصين مستعدة، بالتعاون مع جميع الأطراف، للنهوض بإصلاح مجلس الأمن بطريقة تخدم المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة على السواء.

السيد بلاساي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا مرة أخرى لنُذكر أنفسنا بأن العالم اليوم يختلف عما كان عليه عندما خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود للمرة الأولى قبل

سبعة عقود. لقد حدث تحول في المشهد الجغرافي السياسي اليوم. والنزاعات المعاصرة مختلفة وأكثر تعقيدا. وهذا يتطلب منا أن نتكيف. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن – وهو الجهاز المسؤول عن إحدى الركائز الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن – هو عينه الجهاز الذي ما برح يتحدى التكيف لأطول فترة. ونجتمع اليوم في سياق مختلف بعض الشيء. إننا نجتمع في منعطف زمني محدد يشهد زخما واضحا للإصلاح. ونشكر الأمين العام على ذلك، وتؤيد تايلند خطته للإصلاح، ولا سيما رؤيته لإعادة تشكيل هيكل السلام والأمن.

ويجب أن نكيف إدارة الأمانة العامة وعملياتها وهياكلها لزيادة اتساق الأمم المتحدة وجعلها أكثر ملاءمة للوفاء بالغرض المنشود وموائمة على نحو سليم بهدف منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويحدونا الأمل في أن يمثل الزخم الحالي للإصلاح فرصة للتعجيل بعملية إصلاح مجلس الأمن. ولا تساورنا أي أوهام إزاء أن خطة إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن ستشكل تحديا. وسيتطلب إصلاح مجلس الأمن، على وجه الخصوص، اتباع جميع الدول الأعضاء لنهج بناء وعملي وموجه نحو النتائج، إذا أردنا أن نحرز تقدما. وهناك حاجة لإدخال تغييرات في تكوين المجلس وأساليب عمله بحيث يجسد الحقائق الراهنة. وتضم تايلند صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في المطالبة بإدخال تلك التغييرات، وما برحت تشارك بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الدورة السابقة، التي عممت وثيقة تتضمن مادة للتفكير، والتي نأمل أن توفر نموذجا ممتازا لإجراء مفاوضات تستند إلى نص في المستقبل القريب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على عملهما الشاق وتفانيهما طوال الجولة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية. كما نرحب بتعيين السيد كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، والسيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، رئيسين مشاركين للدورة القادمة. ونتمنى لهما كل التوفيق. ونرى أن هناك ثلاثة جوانب رئيسية لإصلاح مجلس الأمن.

أولا، يبدو أن هناك تقاربا في الآراء على نطاق واسع بشأن حيثيات توسيع عضوية المجلس، سواء من خلال توسيع كلتا الفئتين القائمتين أو عن طريق إدخال خيارات مؤقتة أو خيارات وسط. ونكرر تأكيد فكرتنا، المقدمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بشأن استحداث فئة عضوية مؤقتة. وبناء على ذلك، ستتاح الفرصة للدول التي تطمح إل العضوية الدائمة لإثبات نفسها والترشح فورا لإعادة انتخابها لفترة ثانية. وإذا ما أعيد انتخابها، يمكن إجراء استعراض بشأن إمكانية زيادة عدد الأعضاء الدائمين استنادا إلى شروط ومعايير سيتم وضعها. وتمشيا مع الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء الأخرى، نتفق على أن عدد أعضاء المجلس بعد إصلاحه ينبغي أن يكون في أواسط العشرينات. بيد أن أي توسيع يجب أن يأخذ في الاعتبار زيادة التمثيل الإقليمي وجعله أكثر إنصافا، وكذلك الأحجام المتباينة للمجموعات الإقليمية. كما يجب أن يجسد التعددية والحقائق المستجدة لعضوية الأمم المتحدة.

ثانيا، نرى أن حق النقض يمثل ضمانة هامة لوحدة الهدف والعمل الحاسم للمجلس، وفي الوقت نفسه عقبة في طريق تحقيقهما. وتواصل تايلند دعم مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق باستخدام حق النقض، على نحو ما وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. كما نؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد طوعا من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ثالثا، نؤيد تعزيز الحوار والشراكة بين المجلس والجمعية العامة بغية دعم الشفافية وتعزيزها. وقد بُذلت جهود بالفعل لتعزيز المشاورات المنتظمة بين رئيسي الهيئتين، ونشيد بتلك الجهود.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء المجلس الاضطلاع بالمزيد لإشراك عموم أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما بشأن المسائل ذات التأثير الأوسع نطاقا والأكثر تعقيدا.

إن إصلاح مجلس الأمن لم يكتمل بعد. فلنغتنم الزخم الحالي لخطة إصلاح الأمم المتحدة لتوليد عزم متجدد في العملية. ولنحول العقبات إلى نقاط انطلاق لإجراء إصلاح مقبول للجميع ومتوائم مع بقية المنظمة، من أجل إحراز تقدم حقيقي في تشكيل مجلس أمن يتسم بقدر أكبر من التمثيل والمصداقية والشرعية، وقبل كل شيء، الفعالية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل اليابان بالنيابة عن مجموعة الأربعة صباح هذا اليوم (انظر A/72/PV.41). وأود أن أضيف بعض الملاحظات.

لدينا مثل في ألمانيا يقول: ”تأكل السناجب ببطء ولكنها تأكل بالتأكيد“. وقد يتساءل الجميع، ولديهم حق في ذلك، عن علاقة السناجب بإصلاح مجلس الأمن. حسنا، إن المثل يعني، أولا وقبل كل شيء، أن السناجب لا تيأس. فسوف تثابر وتنجح في جمع كل ما تحتاجه في الوقت المناسب قبل حلول فصل الشتاء، على نحو ما يمكن للجميع مشاهدته في حديقة ”سنترال بارك“ مرة أخرى هذا العام. ومثلما تجمع السناجب الجوز والمكسرات، الواحدة تلو الأخرى، فقد جمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مر السنين جميع العناصر اللازمة لتحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. فلدينا جميع قطع اللغز. بيد أنه من أجل إحراز تقدم، علينا الآن أن نتحلى بالشجاعة لإعادة ترتيب قطع اللغز وتجميعه. ولكي نكون قادرين على القيام بذلك، يلزمنا نص تفاوضي موجز يسمح لنا أخيرا بالبدء في مفاوضات حقيقية وموجهة نحو تحقيق النتائج.

وأود أن أكون في غاية الصراحة. جميعنا نعلم أن هناك مواقف متباينة في الجمعية العامة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ولكن ذلك يمثل، في رأيي، حجة لصالح – وليس ضد – الشروع في مفاوضات حقيقية. ففي إطار المفاوضات، سنتمكن من تضييق الخلافات، وربما سد الفجوة بينها في نهاية المطاف.

لقد طلبت نسبة مذهلة بلغت ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء إجراء مفاوضات تستند إلى نص من هذا القبيل. واستمعنا للتو إلى زميلنا، ممثل تايلند، الذي طالب بإجراء هذه المفاوضات التي تستند إلى نص وإلى زميلنا، ممثل إسبانيا، الذي تكلم باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/72/PV.41)، والذي أشار إلى أن تلك المجموعة أثبتت أنها أكثر مرونة بين جميع المجموعات التي تسعى إلى إصلاح مجلس الأمن. ولذلك، ينبغي ألا نضيع مزيدا من الوقت. لماذا؟ لأن الأمر مهم، ومن المهم أن نحرز تقدما في النهاية. ومن المهم أن نعرف كيفية تشكيل ذلك الجهاز المحوري المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم أن تجسد تلك الهيئة الهامة حقائق القرن الحادي والعشرين. والأمر مهم من منظور ضمان سلطته وأهمية قراراته في المستقبل. ومن المهم أن يكون المجلس قادرا على مواجهة التحديات العالمية الراهنة للسلام والأمن. والأمر مهم بالنسبة لنظامنا الدولي وبالنسبة لوجود أمم متحدة قوية في جوهرها، لأننا نحتاج إلى أمم متحدة قوية تحظى بالشرعية ويمكن أن تساعدنا على استعادة الثقة في الحوكمة والتعاون العالميين.

ونتطلع بشدة إلى العمل مع الجميع، لا سيما مع الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة لانا زكي نسيبة والسفير كاها إمنادزه. ونهنئهما، كما نعرب عن استعدادنا للعمل مع رئيس الجمعية العامة.

وأود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على التزامه القوي بالاستجابة إيجابا للنداءات الداعية إلى التغيير. ولا يسعني سوى أن أشدد على ما قاله الرئيس صباح هذا اليوم – لقد حان وقت العمل. فلنعمل معا على تحقيق هدفنا، ولنحافظ على

بقائنا خلال فصل الشتاء، ولنشهد في نهاية المطاف فصل الربيع المضيء الذي يقرّبنا أكثر نحو إصلاح مجلس الأمن.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب وفدي وأنا بالالتزام الذي أظهره رئيس الجمعية العامة حتى الآن تجاه العملية الطويلة الأمد الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. ونشعر بالتقدير إزاء أنه اعتبر إصلاح مجلس الأمن أولوية رئيسية بالنسبة إلى رئاسته. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لكي أطمئنه حيال دعم وفد بلدي الثابت له في هذا المسعى، وثقة وفدي بأنه من خلال قيادته، سوف يتم إحراز تقدم كبير في المضي بالعملية قدما.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه إلى الرئيسين المشاركين الجديدين، السيدة لانا زكي نسيبة والسيد كاها إمنادزه، وهما على التوالي الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة وجورجيا، بالتهنئة على مشاركتهما في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية. وتحث جنوب أفريقيا الرئيسين المشاركين على تكريس كامل جهودهما من أجل إعادة تنشيط عملية المفاوضات، بهدف تحقيق الزخم اللازم لدفع المناقشات المتعلقة بالإصلاح قدما. وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن المطلوب هو الانخراط المتواصل والمباشر والمعزز في العمل من جانب الدول الأعضاء.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 من البلدان النامية (انظر A/72/PV.41). وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يزال في غاية الأهمية بالنسبة إلى جنوب أفريقيا. ففي عام ٢٠٠٥، وباعتماد توافق آراء إزولويني، أوضحت أفريقيا موقفها بشأن إصلاح مجلس الأمن. والهدف هو

”أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين“.

هذا هو هدفنا الرئيسي الذي لا يزال قائما. كما أن الموقف الأفريقي المشترك واضح جدا في الدعوة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بغية معالجة التفاوت الحالي في تشكيله، ومنح الأعضاء الدائمين الجدد الامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون.

كذلك، أود التشديد على أنه في حين لا تزال أفريقيا القارة الأكثر تهميشا من حيث تكوين المجلس، فإن التمثيل الناقص لأمريكا اللاتينية وآسيا لا يزال يشكل تحديا، ويحتاج أيضا إلى معالجة على وجه السرعة. ولقد دعا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى إصلاح مجلس الأمن بشكل ملحّ وعاجل، ولا يسع جنوب أفريقيا سوى أن تعرب عن قلقها لأنه بعد مرور ١٢ عاما على مؤتمر القمة، لا تزال العملية في مراحلها الأولى. علاوة على ذلك، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات الحكومية الدولية، ونحن نكرر رأينا القائل إنه لا يمكن إحراز تقدم إلاّ من خلال مفاوضات مستندة إلى نصوص، تحدد نقاط التقارب والاتفاق، مما يوفر الفرصة لتسوية خلافاتنا.

والوثيقة الإطارية التي اعتمدت بالإجماع في الدورة التاسعة والستين، ومسائل التقارب التي تحددت في الدورة الحادية والسبعين، فضلا عن وثيقة الأفكار لعام ٢٠١٧، المعنونة ”عناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مواصلة النظر فيها بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه والمسائل ذات الصلة“، التي أعدت أثناء الدورة الحادية والسبعين، جميعها تتيح أساسا متينا للمفاوضات التي تستند إلى نصوص. ولكن بغية أن تسفر هذه الوثائق والاتفاقات عن نتائج مجدية، نحن بحاجة إلى تكييف طريقة عملنا في المنظمة. إن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة أمل لأن المفاوضات الحكومية الدولية

تحولت إلى عملية أخرى غير محددة زمنيا لا يتصف عملها بالإلحاح الحقيقي، ولأن الدول الأعضاء تصدر البيانات، وتعيد إصدار بيانات أعلنت فيها عن مواقف معلنة سابقا.

ومن المناسب التشديد على الجهود الكبيرة التي ما فتئت تبذل طوال تاريخ الأمم المتحدة من أجل إصلاح مجلس الأمن. ويصادف هذا العام مرور ٧٢ سنة على إنشاء مجلس الأمن في عام ١٩٤٥. ولقد مرّت ٥٢ سنة منذ أول توسيع له، وللأسف التوسيع الوحيد لمجلس الأمن. وعقب ما يزيد قليلا على شهر من اليوم، يوافق ١١ كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ٦٢/٤٧، الذي بدأ عملية نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال الذي يتناول إصلاح مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل فيه وزيادة عضويته.

وسوف يصادف العام المقبل مرور عقد من الزمن على وجه التحديد منذ بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وسوف يصادف أيضا مرور ١٣ عاما منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أسفر عن اتفاق بالإجماع على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. ومن دواعي الأسف العميق أنه على الرغم من تلك الجهود والعمليات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، لم تحرز أي نتائج هامة. لهذا السبب، تود جنوب أفريقيا أن تقترح ما يلي.

أولا، ينبغي لنا أن نجري مناقشات ونتفق على برنامج عمل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية. ونقترح أنه ينبغي الاهتمام بوضع خارطة طريق ذات أطر زمنية واضحة وقابلة للتنفيذ، بغية البدء على الفور بإجراء مفاوضات تستند إلى نصوص. ومعالجة الجوانب العملية التي تتماشى مع إجراءات الأمم المتحدة لا تقوض مبدأ الشفافية والشمول. ومن المهم التأكيد على حقيقة أن ١٦٤ بلدا من بلدان الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ تريد البدء على الفور بإجراء مفاوضات تستند إلى نصوص. وذلك العدد الساحق يوازي أكثر من ٨٠ في المائة من الأعضاء. والبلدان البالغ عددها ١٦٤ تشمل جميع مناطق الأمم المتحدة: أفريقيا، مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بعض الأعضاء الدائمين الخمسة. وهذه النقطة الحيوية ينبغي ألاّ يتجاهلها أحد.

ثانيا، ترحب جنوب أفريقيا بفكرة تحديد فترة زمنية – ولو لأسبوع – تكون مخصصة لكل عنصر. ومن شأن هذه الفترة الزمنية أن تتيح للوفود الوقت الكافي للمشاركة في مناقشات تفاعلية، وهي السبيل الوحيد لتحقيق التقدم.

ثالثا، إن فكرة إنهاء أعمال المفاوضات الحكومية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كما حدث في الدورتين السابقتين، لا تعزز استخدام الوقت بكفاءة، وتحرم العملية الفرصة الكافية لإجراء مناقشات كاملة. كما أنها تعطي الانطباع بأنه ليس ثمة إلحاح لإنجاز عملية إصلاح مجلس الأمن الهامة جدا، التي ما زالت قائمة لفترة طويلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام وفد بلدي بالعمل مع الرئيس والدول الأعضاء الأخرى لكفالة أن تتكلل الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية بالنجاح. ونحن نكرر دعوتنا للدورة الحالية إلى إحراز نتائج عادلة وتقدمية، بغية استعادة مصداقية المجلس وشرعيته بوصفه أحد الأجهزة الحيوية للأمم المتحدة.

وبعد قولي هذا، يود وفد بلدي أن يؤكد ويكرر الحاجة الملحة للإسراع بإصلاح مجلس الأمن. لقد تغيّر العالم وأعمال المجلس على مدى الأعوام السبعين الماضية. وهيكلية المجلس معرضة لخطر فقدان المشروعية والمصداقية والقبول إذا أخفقنا في إحداث الإصلاحات الضرورية والمطلوبة.

إن الجمود الحالي في المجلس وإخفاقه الصارخ في عدم الاضطلاع بولايته التاريخية المتمثلة في صون السلم والأمن

الدوليين يعزى بقدر كبير إلى تشكيله الحالي. ولهذا السبب تدعو جنوب أفريقيا إلى اتخاذ خطوات عملية عاجلة أثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ميروسلاف لايتشاك على عقد هذه المناقشة خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بشأن واحد من أهم البنود العالقة في الأمم المتحدة، وهو إصلاح مجلس الأمن لجعله متسقا مع القرن الحادي والعشرين – في الوقت الذي يجب أن تسود الديمقراطية والمساواة والإدماج. ونرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير كاها إمنادزه ممثل جورجيا والسفيرة لانا زكي نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة. ونعرب عن التزام المكسيك وتعاونها مع الجهود التي يبذلانها.

وكما كررنا طوال سنوات، فإن عملية الإصلاح يجب أن تتم وفقا لمبادئ الشفافية والحياد والموضوعية والشمول. ويجب أن تراعي الدروس المستفادة في الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية – من حيث النجاح في تهيئة أوجه التفاهم وتجاوز الأخطاء في العملية التي استقطبت الأعضاء للأسف – وبالتالي محاولة المضي قدما بعملية الإصلاح. وتنوه المكسيك بالاهتمام الذي أعربت عنه جميع المجموعات التفاوضية لمواصلة تبادل الأفكار. غير أننا نشدد على أن إصلاح مجلس الأمن سيتطلب إرادة سياسية حقيقية تحد من المصالح الفردية وتسعى في الواقع لتحقيق مصالح المنظمة ككل، حتى تتمتع بأوسع دعم ممكن.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به السفير لامبرتيني ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. إن مبادرة مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تستجيب لمبادئ القرار ٥٥٧/٦٢ لأنها صيغت بحسن نية. إنها اقتراح للالتزام بتحقيق مجلس أمن أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية وفعالية وخضوعا للمساءلة. وقد أظهرت المبادرة قدرا كبيرا من المرونة والشفافية بهدف تحقيق أعلى مستويات الاتفاق الممكنة فيما بين أعضاء المنظمة.

واقتراحنا شامل لأنه يسعى إلى توفير الفرص لجميع الدول الأعضاء والمناطق، ولا سيما تلك التي ليست ممثلة تمثيلا كافيا في التشكيل الحالي لمجلس الأمن، مثل أفريقيا. واقتراح المجموعة يتناول حتى تطلعات بعض الدول التي ترغب بشكل مشروع في الاضطلاع بمسؤولية أكبر في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، أود أن أدعو الجمعية العامة إلى التفكير مليا في النقاط التالية، أملا في أن تكون مفيدة أيضا للأعمال التي سيضطلع بها الرئيسان المشاركان للدورة الجديدة من المفاوضات الحكومية الدولية.

أولا، إن إصلاح مجلس الأمن هو مسؤولية كبيرة يجب عدم الاستخفاف بها أو التعامل معها بطريقة مجزأة أو جزئية. وبمقدورنا تحسين قدرات المجلس على نحو يجعلها تعمل وفقا لتوقعات المجتمع الدولي المعاصر. وعلينا أن نتجنب الحفاظ على الوضع الراهن، ولكن يتعين علينا أيضا أن تتجنب أي إصلاح غير مجد يلبي التطلعات السياسية الفردية ومنح امتيازات إلى الأبد لبعض الدول بناء على أسباب بسيطة وقصيرة الأجل على حساب المصلحة الجماعية. وذلك أسوأ السيناريوهات الممكنة، ويجب أن نمنع تنفيذه.

ثانيا، إن مجلس أمن يتمتع فيه الأعضاء الدائمون بامتيازات أكثر يتناقض مع الديمقراطية والمساواة والشمول. وتتعارض زيادة عدد الأعضاء الدائمين مع ضرورة إصلاح المجلس لجعله أكثر ديمقراطية وكفاءة ومساواة. إننا نسعى إلى المزيد من الإدماج في المنظمة، وتعزيز التناوب فيما بين البلدان في صنع القرار – لا المزيد من الامتيازات الممنوحة إلى الأبد لدول بعينها.

ثالثا، يجب ألا يركز إصلاح مجلس الأمن على توسيع العضوية فحسب بل يعالج بجدية مسألة تحسين أساليب عمله، بما في ذلك آليات صنع القرار مثل المسؤولية في استعمال

حق النقض. إن اللحظة الدولية الحالية التي نعيشها وكذلك السجل التاريخي يحملان أسبابا لتقييد استخدام حق النقض أو إلغاءه تماما. والمبادرة الفرنسية – المكسيكية يكملها اقتراح فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تبين أيضا ن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تريد إصلاحا شاملا لمجلس الأمن حتى لا يفقد أهميته للمجتمع الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر).

رابعا، إن توسيع فئة الأعضاء المنتخبين – الأعضاء غير الدائمين – هو المسألة الوحيدة التي اتفق عليها المتفاوضون والمجموعات الإقليمية. ويجب التركيز على هذا الجانب من الإصلاح الشامل إضافة إلى أساليب العمل التي ذكرتها سابقا بدلا من التركيز على أو حتى محاولة فرض الآراء بشأن المسائل التي تقسمنا. واقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لتهيئة مقاعد غير دائمة جديدة طويلة الأجل بإعادة الانتخاب يجب أن يكون حل يلبي طموحات الدول التي تلتمس مشاركة أوسع نطاقا في المجلس. وهذه الطريقة هي الحل الوحيد للإصلاح وعدم القبول بذلك يعرقل إحراز التقدم.

خامسا، نأسف لأن بعض المجموعات التفاوضية في الدورة السابقة قد شككت على نحو مناف للعقل في مسألة الديمقراطية والطابع التمثيلي. إن عدم إحراز تقدم في عملية المفاوضات محبط للغاية بل الفكرة المثبطة للهمم أنه بغية المضي قدما، يجب أن نضع جانبا المبادئ المتفق عليها كأساس لإصلاح مجلس الأمن.

سادسا، إن عدم الاتفاق على العناصر الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها الإصلاح عائق أساسي أمام بدء المفاوضات بشأن نص تفرضه غالبية مزعومة. إن المكسيك لن تؤيد بدء المفاوضات بشأن نص يوصي بمنح الامتيازات إلى الأبد لبعض الدول. ونحن على ثقة بأن خبرة ومهارة الرئيسين المشاركين الجديدين ستوجه عملنا دون أن يغيب عن بالنا ذلك المبدأ التوجيهي. وأكرر التأكيد على دعم المكسيك من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن سان مارينو تؤيد البيان الذي أدلت به إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب سان مارينو بقرار تعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أهنئ سفيري جورجيا والإمارات العربية المتحدة على تولي المسؤولية الهامة للرئيسين المشاركين. ويود وفد سان مارينو أن يؤكد لهما تعاونه الكامل في جميع جوانب أعمال المفاوضات الحكومية الدولية.

وحتى لو بقيت هناك خلافات واسعة بشأن مسائل بالغة الأهمية، فإننا نحن، جميع الدول الأعضاء، متفقون في المقرر ٥٥٧/٦٢ على أن الإصلاح الموثوق لمجلس الأمن يتطلب اتخاذ نهج شامل، وعلى أن على الدول الأعضاء أن تدفع بعجلة المفاوضات. ومن مسؤوليتنا الجماعية حاليا أن نمضي قدما بالعملية من أجل إيجاد مجالات جديدة للتوافق فيما بين الدول الأعضاء.

وأود أن أذكر الجمعية بإيجاز بالمبادئ التي نرى أنه ينبغي أن يقوم عليها إصلاح مجلس الأمن: وهي الديمقراطية والشفافية والمساءلة والشمول. وينبغي أن تدرج تلك المبادئ في أي إصلاح للأمم المتحدة، وليس في إصلاح مجلس الأمن فحسب. وتعتبر أية هيئة تمثيلية ديمقراطية إذا كان أعضاؤها ينتخبون بصورة دورية. ولا يمكن تحقيق الانتخابات المنتظمة والدورية إلا بزيادة عدد

المقاعد غير الدائمة. ومن شأن الانتخابات المنتظمة والدورية أيضا أن تبني مجلس أمن أكثر خضوعا للمساءلة.

وتعتقد سان مارينو أنه ينبغي أن نعمل بشأن فكرة التوصل إلى حل توافقي إذا أردنا تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء. إن كل واحد منا يعلم الآن تماما بوجهات نظر الآخرين بشأن الجوانب المختلفة للإصلاح. ولذلك يتعين علينا التحلي بالمرونة وروح التوافق لبناء عملية ذات مصداقية لإصلاح مجلس الأمن.

السيد تياري (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. ويبرز أهمية هذا الموضوع عدد الوفود التي تكلمت بالفعل أو التي لا يزال يتعين أن تأخذ الكلمة.

وأشارك الآخرين تقديم التهنئة للسيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، على أثر تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ونأمل في ظل قيادتهما أن نحقق نتائج ملموسة. وتحقيقا لتلك الغاية، أؤكد لهما على دعم وفد بلدي وتعاونه الكامل معهما في الاضطلاع بمهامها. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفيهما، الممثل الدائم لرومانيا، السيد يون جينغا، والممثل الدائم لتونس،السيد محمد خالد الخياري، عن امتناننا على أعمالهما أثناء الدورة الحادية والسبعين.

وفيما يتعلق بهذا البند، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي (انظر A/72/PV.41)، الذي يبين بوضوح موقف أفريقيا إزاء المسألة. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ظلت تنظر فيها الجمعية العامة سنويا على مدى عقد من الزمن، عملا بالمقرر ٥٥٧/٦٢، الذي حدد خمس نقاط، ينبغي أن يدور حولها النقاش.

وفيما يتعلق بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، فإن وفد بلدي يتساءل عما إذا كنا لا نزال حاليا بحاجة إلى إقناع الدول الأعضاء بتلك الضرورة، بالرغم مما هي عليه من وضوح، ولأن كلتا المجموعتين الإقليميتين والمجموعات التي أنشأتها فرادى الدول الأعضاء تدعم المبادرة الشرعية لتكييف الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين مع الوقائع الجغرافية – السياسية الجديدة. ويجب أن تكون الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين أكثر تمثيلا وأكثر استجابة، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية، وقادرة على الاستجابة بفعالية وكفاءة للتحديات المعاصرة. وبناء على ذلك، فإن البلدان الأفريقية، وهي حتى الآن ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة الأعضاء غير الدائمين، والقارة الأفريقية، وهي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم، تضطلع بدور في تلك الهيئة الهامة، الأمر الذي من شأنه بدون شك أن يسهم في تصحيح الإجحاف التاريخي بحق أفريقيا وفي زيادة ترسيخ شرعية مجلس الأمن.

وبالإشارة إلى المفاوضات السابقة، رحبت بوركينا فاسو بالفعل بكون أغلبية الدول متفقة على ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، مع تمثيل أفريقيا في المجلس في كلتا فئتي العضوية. ومن شأن ذلك أن يمكن القارة من المشاركة في صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات التي تمس القارة الأفريقية، بالنظر لأن ما يقرب من ثلاثة أرباع المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن تتصل بالبلدان الأفريقية. ولذلك تؤكد بوركينا فاسو مجددا على التزامها بالموقف الأفريقي المشترك المجسد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والمجدد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كيغالي في عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بفئات العضوية، يؤيد وفد بلدي الحفاظ على كلتا الفئتين الحاليتين، نظرا لأن الإصلاح سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين توازن العضوية في كلتا فئتي المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مع المراعاة الصارمة للتمثيل الجغرافي الواسع. ويؤيد وفد بلدي أيضا التوسيع المتوازن للفئتين، وفقا للموقف الأفريقي الذي أشرت إليه.

وفيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، فإن بوركينا فاسو بطبيعة الحال تؤيد موقف أفريقيا – ومفاده أنه ينبغي أن تتمتع الدول الأعضاء الجدد بالامتيازات والصلاحيات نفسها على غرار الأعضاء الحاليين، بما في ذلك حق الفيتو، إذا كان قائما، بطبيعة الحال، توخيا للإنصاف.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، ينبغي الإشارة إلى أنها تكتسي أهمية قصوى، لأنها تحدد فعالية وكفاءة المجلس، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بصورة موضوعية ونزيهة وغير انتقائية. وبالرغم من أننا نقر بأن جهودا قد بذلت لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، فإن علينا أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فقد أحرز تقدم، كما يتضح من الاجتماعات المنتظمة بين رئيس الجمعية العامة ورؤساء مجلس الأمن الذين يتناوبون شهريا. ومع ذلك، فإن الجمعية العامة هي الهيئة التداولية الوحيدة التي تحظى فيها جميع الدول الأعضاء بصوت متساو. ولذلك من المناسب أنه ينبغي أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا لهذه العلاقة. ولذلك السبب، نتفق مع الأغلبية الكبيرة للوفود على أن التعاون الوثيق والتنسيق بين الهيئتين أمر ضروري، مع الامتثال الصارم لصلاحيات كل هيئة ولمهامها وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، يلزم أن يتحلى مجلس الأمن بمزيد من الشفافية في علاقاته مع الجمعية العامة.

وبعد أكثر من ٢٠ عاما من المناقشات و ١٣ دورة للمفاوضات الحكومية الدولية، لم يتمخض هذا المسعى الرئيسي عن أي حل شامل ومرض، بالرغم من اتفاق جميع الدول الأعضاء على مبدأ قيام مجلس أمن أكثر تمثيلا يكون مكيفا بشكل أفضل مع الحقائق المعاصرة وقادرا على الاستجابة للأزمات بسرعة أكبر. فإلى أي مدى أطول ينبغي أن ننتظر؟ لقد حان الوقت، كما ترى معظم الدول الأعضاء، للمضي صوب المفاوضات القائمة على أساس النص، وهو السبيل الأكيد الوحيد للمضي صوب التوصل إلى حل قائم على توافق الآراء ومقبول من جميع الدول الأعضاء. ولذلك يناشد وفد بلدي الرئيسين المشاركين الجديدين النظر في دعوات الأغلبية.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن التقدم الموثق المحرز خلال الدورات التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين بلغ مستوى لغة يمكن استخدامها لصياغة مشروع قرار لتنظر فيه الدول الأعضاء بعد ذلك. وفي السياق نفسه، فإن نقاط التوافق والتلاقي القائمة فيما بين المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى، بسبب أنها قدمت بالفعل، تمثل أصولا نمتلكها، وإذا ما أحسن استخدامها، ستمكن بالتأكيد من إحراز تقدم كبير في النظر في المسألة.

وتعتقد بوركينا فاسو أن تعددية الأطراف المتوازنة وحدها ستضمن النجاح في التصدي لأخطر المشاكل المعاصرة. وهي لذلك تدعو جميع الأطراف إلى التفاوض بإخلاص وبإرادة قوية وثقة متبادلة وبحسن النية المطلوب لتحقيق إصلاح مجلس الأمن الذي يكون قادرا على تلبية تطلعات الدول والشعوب. إن طلب الإصلاح بالإجماع من كافة الدول الأعضاء يؤكد، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى تأكيد، على تطلع مشروع، لأن عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراء حينما تواجه بمثل تلك الحالة الواضحة لا يمكن تبريره بصورة مقنعة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئيس على عقد جلستنا هنا بشأن موضوع هام

للغاية. وأهنئ السفير إمنادزه ممثل جورجيا والسفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة على تعيينهما رئيسين مشاركين جديدين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين السابقين، السفير يون جينغا ممثل رومانيا والسفير محمد خالد الخياري ممثل تونس على قيادتهما الهامة وإسهاماتهما.

هناك تشكيك في قدرة المجلس ومصداقيته على نطاق واسع. والتشكيل الحالي للمجلس واستخدام حق النقض وأحيانا عدم قدرته على التصدي للنزاعات على نحو مساو والالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من بين التحديات الحاسمة التي تواجهه في تعزيز السلم الدولي. إن إندونيسيا تدعو إلى إصلاح شامل للمجلس وإلى إصلاح يجعله أكثر فعالية ومساءلة وديمقراطية وتمثيلا لواقع العالم المعاصر وتعددية الأطراف.

وقد أسهمت بنشاط إندونيسيا والعديد من الدول الأعضاء الأخرى في المساعدة على تعزيز عملية الإصلاح بطريقة تركز على النتائج. وسنواصل القيام بدور إيجابي تحقيقا لتلك الغاية، ولكن مناقشات الإصلاح التي لا تحصى لا تجعلنا نشك أدنى شك في أن التغلب على الخلافات بشأن المسائل الرئيسية، مثل الفئات وتمثيل البلدان، لن يكون أمرا يسيرا. وتقدم الدول المعنية الحجج وفقا لمنظوراتها المشروعة، وبالطبع هذا حقها. لكن نظرا لطابع النزاعات الحالية وعواقبها الإنسانية الخطيرة، لا يمكن للعالم أن يتحمل انتظار أن تأخذ عملية الإصلاح مجراها، وهو ما استمر طويلا.

لذلك تدعو إندونيسيا إلى الاتفاق على المسائل السهلة قبل الانتقال إلى المسائل الأكثر صعوبة، مما سيمكن المجلس من الوفاء بمسؤولياته. ويسرنا تشديد عدد متزايد من البلدان أيضا لذلك النهج. وكتدبير عملي لمنع تقاعس المجلس في مواجهة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، تؤيد إندونيسيا المبادرات التي تسعى إلى تنظيم استخدام حق النقض. ويحدونا الأمل في أن يكون هناك مزيد من التركيز على هذه المسألة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة.

وعلاوة على ذلك، فإن إندونيسيا منفتحة على استكشاف جميع المقترحات التي تتبنى نهجا وسطيا فيما يتعلق بفئات الأعضاء، إضافة إلى آلية استعراض واضحة. ونرى أن هذا النهج يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي ويدفع بالأمور قدما.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن التحديات العالمية المعقدة والمتعددة الأبعاد التي نواجهها اليوم لا يمكن التصدي لها إلا إذا تجسدت مختلف المنظورات الإقليمية أيضا في عملية صنع القرار في المجلس. ويجب أن تنعكس شواغل العالم النامي وتطلعاته وغالبية مواطنيه على نحو مناسب. وبدون تفصيل موقفنا بشأن التمثيل الإقليمي، الذي أوضحناه في مناسبات عديدة، فإننا نؤيد إضافة ما لا يقل عن أربعة مقاعد غير دائمة لكل من آسيا وأفريقيا إلى جانب المقاعد الإضافية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كذلك.

ونحن نؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية السياسية وإلى بذل جهود قوية لتحديد منع نشوب النزاعات باعتباره أولوية رئيسية للأمم المتحدة. وتشدد إندونيسيا أيضا على تحقيق الترابط العميق بين الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن العمل على إصلاح مجلس الأمن يجب أن يترابط أيضا مع عمليات الإصلاح الأخرى، لا سيما تنشيط الجمعية العامة وعملية المواءمة من جانب أستراليا والأرجنتين لتعزيز التآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعادة تنظيم هيكل السلام والأمن فضلا عن الإصلاحات الإدارية الأخرى للأمم المتحدة.

وفي حين يجب إصلاح المجلس حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ستكون هناك فرصة أكبر لتحقيق السلام المستدام حينما تعمل الركائز الثلاث جميعا – وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان – بانسجام ويدعمها الجميع على نحو راسخ.

ويجب أن يعني الإصلاح أيضا بذل المزيد من العمل بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ومن الضروري تحسين الاتصال والتنسيق فيما بين جميع أجهزة الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك أجهزة الأمانة العامة. ونود أن نرى تحسين المشاورات مع الأعضاء، ولا سيما مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي ترسل شبابها من الرجال والنساء إلى مواقع الخطر. وهذا هو ما نعنيه بالمساهمات الملموسة. وأعتقد أيضا أن الدول الأعضاء الصغيرة والكبيرة على حد سواء تستحق أن تتمتع بمكان في مجلس الأمن على أساس مساهماتها الملموسة.

وبناء على سجل إندونيسيا للدبلوماسية والمصالحة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بوصفها واحدة من أكبر ١٠ بلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جهود حفظ السلام وكذلك كدولة مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، فإنها حريصة على مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته. وتعتزم إندونيسيا الاضطلاع بدورها كاملا في مساعدة المجلس على تحقيق أهداف ميثاقه وتيسير السلام العالمي كجزء لا يتجزأ من النهج العملي الكلي المتآزر.

وأود أيضا أن أؤكد على التعليق الذي أدلى به زميلي الممثل الدائم لسان مارينو بضرورة أن نتحلى جميعا بالمرونة والإرادة للتوصل إلى توافق في الآراء. دعونا لا نماطل بينما ينتظر العالم عملنا.

السيدة أرغويلو غونثاليث (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): نحن ممتنون إزاء عقد هذه الجلسة الهامة بشأن عملية التفاوض المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه. ونهنئ السفيرين كاها إمنادزه ممثل جورجيا ولانا زكي نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة على تعيينهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الموضوع المعروض علينا. ونحن على ثقة من أن قيادتهما ستحافظ على الزخم والدينامية اللذين تتطلبهما عملية المفاوضات.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين السفير روندا كينغ بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/72/PV.41).

وبعد ٧٢ عاما لم تنجح المنظمة في الوفاء الكامل بالأهداف الواردة في ميثاقها. وفي مواجهة هذه الحالة المؤسفة، فإن الدعوة إلى إعادة تحديد واجبات المجلس ملحة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نشجع التغييرات التي لا غنى عنها في المنظمة حتى يمكنها أن تخدم مصالح البشرية.

ونود أن نؤكد أنه خلال فترة رئاسة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير نيكاراغوا للسلام والكرامة للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨، أسس وكافح من أجل ذلك التجديد حتى النهاية، وأرسى أسس المناقشة لتلك التغييرات. ومن الضروري الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن بغية كفالة تجسيد تشكيله ووظائفه للحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ولا بد من توسيع فئتي عضويته، بما في ذلك في الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

ومن الضروري أن تدخل المفاوضات مرحلة أكثر فعالية. ومن الأمور الملحة أن يتم إعداد نص تفاوضي من أجل تحقيق التقارب اللازم والشروع في الإصلاحات خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. نرى أنه من الأهمية بمكان التفاوض على أساس نص حتى نتمكن من إجراء مفاوضات حقيقية مع الجهود الصادقة التي تبذلها جميع الأطراف المهتمة. وبعد سنوات عديدة من المشاركة في المفاوضات، نحن مستعدون وعلى استعداد للتفاوض. وقد حان الوقت لتحقيق نتائج ملموسة.

وقد أعلنت ١٨٠ دولة على الأقل مواقفها منذ عام ٢٠٠٩، وتؤيد ١٦٤ منها على الأقل المفاوضات على أساس نص تفاوضي. ولا يمكننا أن نتجاهل تلك الأرقام، ومن ثم الحاجة الملحة إلى مشروع نص أساسي لمساعدتنا على تحقيق التقارب اللازم والمضي قدما في الإصلاحات.

وستواصل نيكاراغوا دعم الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. فالغالبية العظمى من المجتمع الدولي قد أكدت أن الوضع الراهن ليس خيارا. ولا يمكننا الاستمرار في عرقلة القرار النهائي في عملية الإصلاح. ونأمل أن تكون قيادة الرئيسين المشاركين حاسمة في التغلب على المتاهة التي أضاعت الكثير من السنوات. ويمكنهما التعويل على كامل تعاون نيكاراغوا في مهمتهما النبيلة. وثمة حاجة إلى عملية منفتحة ومتعمقة تؤدي إلى تحوّل أساسي للأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أهنئ السيد كاها إمنادزه والسيدة لانا نسيبة، الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، على التوالي، بتعيينهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. إن وفدي يؤكد لهما دعمنا الكامل للعمل الذي يضطلعان به.

ونود أيضا أن نشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان السابقان، السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس. وقد تُوج ذلك العمل في إعداد ورقة للمناقشة تتناول أوجه التقارب والاختلاف في مواقف الدول الأعضاء بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

ويؤيد وفدي البيانين (انظر A/72/PV.41) اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل الكويت بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

أثناء الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، شهدنا دعوة ملحّة على نحو متزايد من أغلبية كبيرة من الوفود إلى مواصلة المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان ألاّ ندع العملية تمضي دون أن تكون لها نهاية. فلا بد لنا من التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق محددة مع جدول زمني واضح للقيام بمزيد من العمل.

نحن نوافق على أن الوقت قد حان لكي يكفل المجتمع الدولي بأن يؤدي مجلس الأمن عمله بفعالية وصفة تمثيلية ومساءلة وشفافية، وبأن يكون مجلس الأمن الذي يؤكد قدرته على تلبية شواغل جميع الدول الأعضاء. ويوافق الجميع على أن إصلاح المجلس ينبغي أن يكون شاملا وليس تدريجيا، وأنه ينبغي أن يراعي العناصر الرئيسية الخمسة بدون استثناء وبدون تمييز.

إن الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن حاليا أدت بأصوات عديدة منذ سنوات وحتى الآن ضمن المجتمع الدولي إلى الدعوة إلى إجراء تغيير وتحسين فيه، من خلال توسيعه بشكل ملموس بحيث يفضي إلى تحسين شفافيته وفعاليته. ومجلس الأمن الأكثر تمثيلا هو ما ندعو إليه، ولكننا نعتقد أن أي توسيع للمجلس ينبغي ألاّ يكون على حساب فعاليته وكفاءته ومساءلته. وتوسيع المجلس في كلتا الفئتين يشكل بالنسبة إلينا ضرورة مطلقة. ولكن هذه المسألة شائكة، ويجب أن تدار بعناية.

بيد أن الظلم الذي لحق بأفريقيا في تصميم مجلس الأمن واضح لنا جميعا. وهذا يعني أنه ينبغي لنا معالجة ذلك دون مزيد من التأخير. فتعزيز حضور أفريقيا ضمن فئة الأعضاء غير الدائمين، وكفالة تمثيلها في فئة العضوية الدائمة من شأنهما تحقيق العدالة لقارتنا، والرد بالإيجاب على الطلب الذي أجمعت عليه تقريبا الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بأن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المنوط به صون السلم والأمن الدوليين. وهذه ولاية واضحة لا لبس فيها ولا غموض. وأي دعم من الجمعية العامة

في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن لا يمكن أن ينظر إليه على أنه إيجابي إلاّ إذا كان متوافقا مع ولاية كل من هاتين الهيئتين.

وفي الختام، أود أن أكرر دعمنا الكامل للرئيسين المشاركين. ويحدوني الأمل في أن تتمكن عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة – وهي المنبر الحقيقي للحوار وتبادل الآراء بشكل بنّاء – من تسوية نقاط الخلاف، والتوفيق بين المواقف بغية كفالة إصلاح المجلس وتجسيد ما نصبو إليه في واقع الأمر.

السيد مازكس (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تم إطلاق الدعوة مرات عديدة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، كما كانت هناك عدة نداءات لجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، كي يصبح انعكاسا للوقائع السياسية في القرن الحادي والعشرين. إن إصلاح مجلس الأمن قد طال انتظاره، وينبغي لنا جميعا أن نسعى إلى تعزيز مشروعية هذه الهيئة الهامة.

لقد مضت عشر سنوات على المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونلاحظ إحراز بعض التقدم خلال الدورات الثلاث الماضية للمفاوضات الحكومية الدولية، حيث أسفرت كل منها عن وثيقة ختامية توضح مواقف الدول الأعضاء بشأن مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن. أولا، إن الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ أظهرت مواقف أكثر من نصف الدول الأعضاء. وبعد عام، حاولت المفاوضات الحكومية الدولية تحديد عناصر التقارب التي تشمل جوانب معينة من الإصلاح. وفي آخر دورة لها، أعد الرئيسان المشاركان وثيقة بعنوان ”عناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مواصلة النظر فيها بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. ونحن نقدّر الجهود التي بذلها جميع رؤساء المفاوضات الحكومية الدولية السابقين من أجل المساعدة على إظهار عملها، تماما مثلما نقدّر الدعم من رؤساء الجمعية العامة السابقين والرئيس الحالي للمضي قدما في الإصلاح.

وترحب لاتفيا بقرار الجمعية العامة الذي يقضي بتعيين السيدة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة للجمعية العامة. نتمنى لهما النجاح في هذه المهمة الهامة، ونحن ملتزمون بالعمل معهما ومع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تيسير الإصلاح الحقيقي.

ولا يزال يتعين على المفاوضات الحكومية الدولية أن تسفر عن نتائج ملموسة جرّاء عملية المفاوضات الحقيقية هذه. ونعتقد أنه بدلا من الدخول في جولة أخرى من المناقشات وتكرار المواقف المعروفة جيدا، حان الوقت لتخطو العملية خطوة أخرى وتبدأ مفاوضات الإصلاح بالاستناد إلى نصوص. وبينما نعتقد أن أغلبية واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفق مع هذا الرأي، نحن على ثقة تامة بالرئيسين المشاركين الموقرين للتأكيد على هذا التقييم بالطريقة المناسبة لهما.

إننا لا نتوقع أن تكون المفاوضات سريعة وسهلة. والنتيجة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال بناء توافق دقيق في الآراء، ويجب أن يحظى بأوسع قبول سياسي. ولاتفيا مستعدة للمشاركة في هذه المفاوضات الرامية إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره، والذي ينبغي أن يكون هدفا لمداولاتنا.

وبالانتقال إلى جوانب محددة من الإصلاح، نحن نرى أنه يجب تمثيل جميع المناطق تمثيلا كافيا في المجلس لكفالة شرعيته. وينبغي للإصلاح أن يكفل التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بما في ذلك تخصيص ما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ونعتقد أيضا أنه أثناء الترشيح والانتخاب في المجلس للأعضاء غير

الدائمين، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الكافي للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولا شك في أن مسألة حق النقض تشكل جزءا هاما جدا من الإصلاح. وينبغي أن تستمر المناقشات بشأن استخدام القوة الخاصة في ظل ظروف معينة. ولكن جوانب المشكلة هي حتى الآن خارج المناقشة. وتعطيل عمل المجلس في المسائل المتصلة بالفظائع الجماعية أمر غير مقبول. وينبغي لأعضاء المجلس أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الوحشية. ولقد وقّعت لاتفيا على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، ويسعدنا أن نرى أنّ أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة فعلوا ذلك.

ونحن نؤيد أيضا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بغية زيادة الشفافية والشمولية والصفة التمثيلية في عمله. ومن شأن ذلك أن يعزز شرعية المجلس ويعمل على تيسير تنفيذ قراراته.

وفي الختام، تؤمن لاتفيا بأن قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات العالمية الراهنة ترتهن إلى حد كبير بالإرادة السياسية للدول الأعضاء للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن. وذلك أمر طال انتظاره، وينبغي لنا جميعا أن نسعى إلى تعزيز مشروعية تلك الهيئة الهامة. فقد حان الوقت للمضي قدما وتحقيق نتيجة ملموسة في تلك العملية. ويحدونا الأمل أن تحرز الدورة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية تقدما في ذلك الصدد.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أرحب بقرار رئيس الجمعية العامة بعقد جلسة اليوم بشأن البند ١٢٢من جدول الأعمال، المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. إن الحاجة إلى مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة تجسد، بشكل لا لبس فيه، رغبة أكثر من ٩٧ في المائة من الدول الأعضاء.

ونثني على تعيين الرئيس لزميلينا السيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، وهو أمر لا ينم عن حسن الاختيار فحسب، بل يدل على الالتزام الذي تعهد به الرئيس بمحاولة كفالة المساواة بين الجنسين عند أداء مهامه. ونتمنى للرئيسين المشاركين كل النجاح في تيسير العملية، التي نعرف أنهما سيضطلعان بها بمهارة، ونؤكد لهما تأييدنا الراسخ واستعدادنا الدائم للعمل بشكل بنَّاء من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وبالمثل، ننوه بالعمل الجدير بالثناء للسفيرين الخياري وجينغا، الرئيسين المشاركين خلال الدورة السابقة.

لقد نشأ مجلس الأمن من جراء وقوع كارثة في تاريخ البشرية – من رماد ومعاناة خلّفتهما حرب عالمية. وعلى الرغم من الطابع المتغير لعالمنا على مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، لم تدخل إصلاحات جوهرية على المجلس سوى مرة واحدة فقط. وبالرغم من أن مجلس الأمن قد نجح في منع نشوب نزاع آخر على نطاق عالمي، فإننا نشهد اليوم تفشي الأزمات الإنسانية التي لا تعرف حدودا وتشكل تحديات كبيرة تعرقل السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مأساة اللاجئين الطويلة الأمد والمستمرة، وتحوّل خطر الإرهاب إلى أمر واقع، وما يواجه خطة نزع السلاح من تحديات مستمرة في جميع جوانبه. إنها تلك الأوضاع التي تؤثر على الكثير من الناس، ولا سيما الرجال والنساء والأطفال الذين تعهدنا، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بعدم تركهم خلف الركب. ويعدُّ ذلك سببا أكثر من كافٍ لإعطاء دفعة أكبر لإصلاح الجهاز الوحيد للأمم المتحدة المخولً بإصدار قرارات ملزمة وواجبة الإنفاذ بصرامة. إن الجمود الذي أصاب مجلس الأمن فيما يتعلق باتخاذ قراراته يقاس بالأرواح التي تُزهق كل يوم، ولا يمكن للمنظمة أن تسمح بذلك.

ويعدُّ استعراض تكوين مجلس الأمن وغيره من المسائل ذات الصلة عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تنشيط المنظمة وجعلها أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها، عملا بجدول الأعمال النبيل الذي نعمل على تنفيذه بالفعل. كما يعدُّ مسألة أساسية تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وتتصل اتصالا وثيقا بالتنمية المستدامة. وترى بنما أن الوقت قد حان ليتحقق إصلاح مجلس الأمن بالفعل، ويصبح بالتالي الركيزة الرابعة لمواصلة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، إضافة إلى إصلاح المنظومة الإنمائية، التي تعدّ الأكثر تقدما، وإصلاح هيكل السلم والأمن، فضلا عن إصلاح الإدارة التي عهدنا بها إلى الأمين العام.

إن مجلس الأمن بحاجة إلى التنشيط لا ليجسد التكوين الحالي للعالم فحسب، وإنما ليكتسب أيضا فعالية وشفافية ويخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي. والأهم من ذلك أن النجاح في الإصلاح سيوجه رسالة واضحة مفادها أن مصالحنا العالمية المشتركة تطغى على المصالح الوطنية الفردية. فإذا ما كفلنا مصداقية مجلس الأمن فيما يتعلق بحل النزاعات، فسنضمن استمرار جدوى النظام المتعدد الأطراف بالنسبة للعالم. وسيقربنا التنفيذ العملي لقواعد السلوك بشأن الحد من استخدام حق النقض في مجلس الأمن من إصلاح تلك الهيئة، لأنه سيمحو تدريجيا الفوارق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين غير الدائمين.

وكما قلنا من قبل، تأمل بنما أن ترى مجلسا للأمن في عام ٢٠٤٥، الذي يتزامن مع الذكرى المئوية للأمم المتحدة، يتألف من ٢٦ عضوا، على قدم المساواة، ينتخبون كل ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب بصورة متتالية. ويتمثل الأثر المتوخى في الجمع بين مواقف مختلفة حول الطاولة، مع إعطاء صوت أكبر للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا في التكوين الحالي للمجلس، مثل أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. والقصد من ذلك تفكيك النموذج الذي كنا نناقشه حتى نتمكن من المضي قدما. ويتكون النموذج الذي أتحدث عنه من أعضاء دائمين وأعضاء منتخبين غير دائمين.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أكرر رؤية بنما بالإنكليزية حرصا على وضوحها تماما. تتوخى بنما مجلسا للأمن يتألف، بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥، من ٢٦ عضوا، على قدم المساواة، وينتخبون كل ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب بصورة متتالية.

(تكلمت بالإسبانية)

ويمكن الاطلاع على مقترحنا في بوابة الخدمات الموفرة للورق.

وخلال هذه الدورة، ينبغي أن نغتنم فرصة المفاوضات الحكومية الدولية بغية تجاوز الوضع الراهن والتوصل إلى نص يمكّننا التفاوض استنادا إليه من أجل تحقيق الإصلاح المنشود بشدة لمجلس الأمن. ولنتجاوز المناقشات التي بدأناها منذ أكثر من ٢٠ عاما بشأن الحاجة الملحة إلى إصلاح المجلس.

ومن جانبه، سيواصل وفد بنما المشاركة بفاعلية في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، تمشيا مع مهمتنا المتمثلة في بناء جسور التواصل بينما نحاول الجمع بين أصحاب المواقف التي تتخذ بوضوح طابعا استقطابيا. فنحن نرى أن ما يوحدنا أكثر مما يفرقنا، ألا وهو التزامنا الواجب نحو ”شعوب العالم“.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن دعمنا الكامل لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وما قدمه من سبل للمضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية الجارية. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأتمنى لهما كل النجاح في المضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية.

لقد حققنا، خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، تقدما كبيرا في مداولاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبيّن في ورقة ”مادة للتفكير“ التي أعدها الرئيسان المشاركان السابقان، والتي تشمل قواسم مشتركة ومسائل تحتاج إلى مواصلة النظر فيها. ونتشاطر الرأي القائل بأن مواصلة مناقشاتنا على مثل هذا النحو البنَّاء المتماسك سيساعد في جهودنا الرامية إلى إحراز التقدم الذي طال انتظاره في إصلاح مجلس الأمن.

إن وفد بلدي على استعداد لمناقشة جميع المقترحات التي تقدمت بها الوفود بالفعل خلال الجولات السابقة من المفاوضات حتى نتمكن من تحديد تلك التي يمكن أن تحظى بتأييد كبير في الجمعية العامة ومجلس الأمن. واتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٥٥٧/٦٢ موجهة الدعوة إلينا، في عملنا على إصلاح مجلس الأمن، إلى البناء على المناقشات التي أُجريت أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة، بما في ذلك المقترحات والمواقف الواردة في الوثيقة الإطارية المعممة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، نرى أن هناك بالفعل أساسا متينا لبدء المفاوضات على أساس النص بغية التوصل إلى وثيقة إطارية أكثر إيجازا ودقة بوصفها النتيجة الأكثر إلحاحا لمداولاتنا.

ولن أخوض في التفاصيل الخاصة بموقفنا لأنها معروفة جيدا وموضحة على النحو الواجب في الوثيقة الإطارية.

ومع ذلك، فإن أوكرانيا، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن حاليا وبوصفها بلدا خبر على نحو مباشر عيوب أساليب عمل المجلس القائمة وشكله الحالي، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على سجله في صون السلام والأمن الدوليين، ترى أنه من الضروري أن نعيد التأكيد على موقفنا بشأن العديد من الجوانب الهامة لإصلاح المجلس.

أولا، تمثل زيادة الطابع التمثيلي لمجلس الأمن إحدى الأولويات العليا. بيد أنه ينبغي ألا يكون ذلك عائقا أو أن يؤخر، بأي شكل من الأشكال، التوصل إلى اتفاق بشأن المجالات الأخرى لإصلاح المجلس أو التنفيذ العملي لهذا الإصلاح.

ثانيا، إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن أي صيغة لتوسيع المجلس ينبغي أن تشمل إيجاد مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية، التي زاد حجم عضويتها بأكثر من الضعف خلال العقود الماضية. ويشجعنا أن عدة مجموعات من الدول، لا مجموعة أوروبا الشرقية وحدها، قد أعربت بوضوح عن دعمها لهذا النهج أثناء المناقشات التي جرت في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، نرى أنه ينبغي النظر إلى إضافة مقعد آخر غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية في مجلس الأمن الموسع باعتبارها أحد القواسم المشتركة في ما يتعلق بالتمثيل الإقليمي.

كما أننا نؤيد الفكرة القائلة بأن التوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن ينعكس في توسيع عضوية المجلس. ووفد بلدي مقتنع بأن أي تغيير في تكوين مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى المجموعات الإقليمية الموجودة من الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن ثمة ميزة لاستكشاف خيار تخصيص مقعد غير دائم في المجلس مستقبلا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا، استنادا إلى عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، فإننا نعلم مدى حتمية أن يتمكن الأعضاء المنتخبون من الاضطلاع بدور أكثر نشاطا وفعالية في إجراءات المجلس وعملية صنع القرار فيه. ومن أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والشمول في عمل المجلس، بغية زيادة فعاليته، يرى وفد بلدي أن من الضروري أيضا إجراء مشاورات أوسع نطاقا وغير ذلك من أشكال التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس على أساس منتظم.

كما ينبغي للمجلس أن يجتمع، كقاعدة عامة، بشكل علني وأن يعقد جلسات إحاطة مفتوحة موضوعية وحسنة التوقيت بصورة متكررة بشأن المسائل التي يناقشها مجلس الأمن وأجهزته الفرعية في جلسات خاصة وفي هذا الصدد، نرحب

بما تسمى جلسات الاختتام للمجلس، والتي عُقد القليل جدا منها، ومن بينها تلك التي عُقدت في هذا العام تحت رئاسة أوكرانيا (انظر S/PV.8038). وفي الوقت نفسه، نرى أيضا أن الأشكال الأخرى العلنية لاجتماعات المجلس مناسبة، وذلك مثل صيغة آريا التي تتيح فرصة لأعضاء المجلس لمناقشة القضايا ذات الأهمية القصوى، ليس مع الحكومات المعنية فحسب، بل أيضا مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، فضلا عن الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني. وقد جرى تجسيد كل ذلك والكثير من المسائل الإجرائية الهامة الأخرى في المذكرة المنقحة التي أعدها رئيس مجلس الأمن في الوثيقة S/٢٠١٧/٥٠٧، والتي اعتُمدت مؤخرا. وينبغي الآن تنفيذ هذا القرار على نحو سليم في الممارسة اليومية للمجلس.

ولا يسعني إلا أن أشدد على أنه، بالنسبة لبلدي، تظل الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن ذات أولوية الآن كما كانت دائما. وقد جعلت الأعمال العدوانية وغير القانونية المستمرة من جانب الاتحاد الروسي في أوكرانيا، مما تسبب في فقدان آلاف من الأرواح، أمن بلدي وكذلك أمن أوروبا بأسرها موضع شك. وما تلا ذلك من عدم تمكن مجلس الأمن من الرد السريع على ذلك العدوان بسبب استخدام حق النقض يقوض بشكل خطير مصداقية المجلس ويمثل تغاضيا عن العدوان ذاته الذي أنشئ المجلس من أجل منعه.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر موقفنا الثابت بشأن ضرورة الإلغاء التدريجي لحق النقض باعتباره عقبة رئيسية أمام قدرة المجلس على العمل بفعالية في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وبوصفنا أحد الموقعين على الإعلان الفرنسي – المكسيكي بشأن تقييد استخدام حق النقض، وكذلك مدونة قواعد السلوك ذات الصلة، نعتقد أنه ولئن كان إلغاء حق النقض هدفا طويل الأجل، يجب على جميع أعضاء المجلس – الدائمين والمنتخبين على السواء – التعهد طوعا بعدم التصويت ضد مشاريع القرارات في حالات الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وينبغي تطبيق نفس النهج في حالات جرائم الحرب والعدوان الأجنبي. وهذا هو سبب أهمية أن نتوخى، في سياق إصلاح المجلس، تحمل أطراف أي نزاع المسؤولية عن الامتناع عن التصويت على أي قرار للمجلس يتعلق بحل ذلك النزاع.

وأخيرا، أود أن أؤكد لرئيس الجمعية وللرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية دعم وفد بلدي الكامل لمهمتهم الصعبة في توجيه عملية المفاوضات.

السيد آل خليفة (قطر): السيد الرئيس، يود وفد دولة قطر أن يشكركم على عقد هذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا للجهود القيمة للممثل الدائم للجمهورية التونسية والممثل الدائم لجمهورية رومانيا، الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. ونتقدم بالتهنئة للممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة وللممثل الدائم لجمهورية جورجيا على توليهما الرئاسة المشتركة للمفاوضات خلال الدورة الحالية.

ويضم بلدي صوته إلى بيان المجموعة العربية (انظر A/72/PV.41).

تعقد الأسرة الدولية آمالا كبيرة لإنجاز إصلاح مجلس الأمن، ذلك أنه الذراع الرئيسية للأمم المتحدة لضمان حفظ الأمن والسلم الدوليين وكونه الهيئة الوحيدة في المنظمة الدولية التي لها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة واتخاذ تدابير الإنفاذ الجماعي بموجب الميثاق. فبعد مضي ما يزيد على ٢٠ عاما من المناقشات الرامية لإصلاح المجلس وتقديم العديد من المقترحات والمبادرات، وعلى الرغم من المصاعب والعقبات في هذه العملية، فإن إصلاح المجلس لا يزال يمثل أولوية للدول الأعضاء حيث أن النجاح في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة يعتمد بشكل رئيسي على إصلاح مجلس الأمن لكونه إحدى الركائز الأساسية

للمنظمة. إن تأخر عملية الإصلاح يستدعي المزيد من التعاون بين المجموعات والدول المعنية بعملية الإصلاح، وربما يستدعي تفكير جديدا للتسريع في العلمية التفاوضية من أجل التوافق على توليفة من المقترحات التي تحقق الفعالية المطلوبة في المجلس الجديد، بما يمكنه من تنفيذ ولايته المتمثلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقا من التزام دولة قطر بالمسؤولية التشاركية للدول لتحقيق التوافق الدولي حيال المسائل التي تهم الأسرة الدولية وتوفير فرصة لإجراء حوار غير رسمي يصب في دفع المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن، استضاف بلدي في شهر كانون الثاني/يناير معتكف الدوحة بشأن إصلاح مجلس الأمن، والذي شارك فيه المجموعات الجغرافية والدول المعنية بعملية الإصلاح، حيث أكدت حوارات الدوحة مرة أخرى أن عملية إصلاح مجلس الأمن لا تخص مجموعة أو دولة بعينها، وإنما تخص المجتمع الدولي بأسره.

تؤكد دولة قطر على ترابط جميع الموضوعات التفاوضية الرئيسية، وتمتعها بعناصر مشتركة وفقا لما تضمنه مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء، وبالتالي فإن أية محاولة لإصلاح مجلس الأمن لن يُكتب لها النجاح إن اقتصرت على جانب واحد فقط وتجاهلت العناصر الأخرى.

ومن هذا المنطلق، نعيد التأكيد على أن مسألة حق النقض هي مسألة محورية في عملية إصلاح المجلس، حيث أكت التجربة أهمية تقييده أو الامتناع عن استخدامه عند وقوع الجرائم الجسيمة كجرائم الحرب أو جرائم الإبادة أو التطهير العرقي. لقد ساهم التعسف في استخدام حق النقض في حالات عديدة في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن.

كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. ونجدد في هذا الخصوص دعم دولة قطر لمبادرة مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في المسائل المتعلقة بارتكاب الجرائم الدولية. واللتين تضمان ما يقارب ١٢٠ دولة، ومنها دولة قطر.

والمسألة الأخرى التي توليها قطر أهمية خاصة هي مسألة أساليب عمل مجلس الأمن، التي ينبغي أن تحظى باهتمام في عملية المفاوضات. وبالتالي فإن الاقتصار على تناولها من خلال إصلاحات جزئية في أساليب العمل يعد إخلالا بهذه المسألة التفاوضية الهامة ولا يمكن أن يفضي إلى الإصلاح الشامل. ومن هذا المنطلق، نرى أهمية مواصلة مراجعة أساليب العمل لكي تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأهمية مشاركة جميع الدول في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تهم المجموعة الدولية. وتقديم تقارير تحليلية إلى الجمعية العامة. كما نؤكد على أهمية التنسيق الكافي والفعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وعدم التعدي على صلاحيات تلك الأجهزة بتناول مسائل لا تتعلق باختصاص مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، فإن دولة قطر ستواصل التعاون والعمل مع الدول الأعضاء للتعاطي بانفتاح وإيجابية مع كافة المقترحات والأفكار في المفاوضات الحكومية الدولية بهدف الوصول إلى مجلس يتسم بالفعالية وخاضع للمساءلة ليكون قادرا على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب دعما للسلم والأمن الدوليين الذي ينشده ميثاق الأمم المتحدة.

السيد نور الدين (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس والأمانة العامة على عقد جلسة اليوم العامة بشأن البند ١٢٢، التي تتيح لنا الفرصة مرة أخرى لتبادل الآراء بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما أود

أن أشكر الرئيس على ملاحظاته الثاقبة التمهيدية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية (انظر A/72/PV.41).

ويرحب الوفد النيجيري بالقرار الذي اتخذه الرئيس بتعيين السفيرين كاها إمنادزه ولانا زكي نسيبة، الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية. ونؤكد للرئيسين المشاركين دعمنا الكامل ونتمنى لهما كل النجاح في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية الإصلاح. كما نثني على الرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما، محمد خالد الخياري ممثل تونس والسفير يون جينغا ممثل رومانيا، اللذين تحققت تحت قيادتهما نجاحات كبيرة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. ونعرب عن إعجابنا بالمهارة التي قادا بها عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

وأود أن أكرر أن نيجيريا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما رئيسا مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة L.69 على التوالي (انظر A/72/PV.41). غير أنني أود الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطني.

خلال أكثر من سبعة عقود منذ إنشاء الأمم المتحدة، شهد العالم تغييرا هائلا، بدءا من الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، من بين أمور أخرى. وخلال تلك الفترة، ظهرت أيضا تحديات جديدة تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين على نطاق لم يشهد من قبل. وضرورة التحديات الجديدة تشير بقوة إلى أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يجب إصلاحه بهدف تهيئته لتحسين الاستجابة إلى المسائل بطريقة مناسبة وحسنة التوقيت.

إن إصلاح المجلس سيستلزم إعادة هيكلة مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه على نحو يراعي في جملة أمور زيادة عدد أعضاء هذه المنظمة وضرورة أن تجسد مصالح جميع المناطق التأسيسية. ويسرنا أن الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية قد أظهرت توافق واسع النطاق في الآراء بشأن الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وتنوه نيجيريا بالعمل المضطلع به بالفعل في الدورات السابقة وتتطلع إلى العمل بشكل متضافر مع جميع الأطراف المعنية للاستفادة من المكاسب التي تحققت حتى الآن. ونقدر المساهمات المقدمة من عدد كبير من الدول التي وردت مقترحاتها في الوثيقة الإطارية بشأن الموضوع، بالنظر إلى نوعيتها، ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لبدء المفاوضات على أساس نص بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وندرك التحديات التي نواجهها في توجيه عملية الإصلاح والمضي بها قدما. وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهناها في التغلب على الاختلافات في المواقف المختلفة وفي وضع طرائق العمل للمضي قدما في عملية، نحث الدول الأعضاء على مواصلة التماس السبل للوفاء بالالتزام السياسي لقادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعندئذ اتفق رؤساء الدول والحكومات على الحاجة الملحة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

ولا تزال نيجيريا والدول الناشئة الأخرى تظهر القدرة على إضافة قيمة إلى عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولذلك يجب علينا الآن أن نلتزم بالتعجيل بالإصلاحات التي طال انتظارها في المجلس. وستجعل دون شك المجلس أكثر إنصافا وأكثر شمولا وكفاءة وشفافية وأكثر فعالية. وتعتقد نيجيريا أن إصلاح مجلس الأمن بالعضوية الدائمة الموسعة يمكن أن يستفيد من التجارب الفريدة والقدرات التي يمكن للممثلين الإقليميين تحقيقها في عمله.

وقد أعربت نيجيريا دائما عن تأييدها للنهوض بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وإذ نستعد للانتقال إلى الجولة المقبلة من المفاوضات خلال هذه الدورة، نود أن نشكر جميع الوفود التي واصلت الإعراب عن تأييدها للموقف الأفريقي الموحد. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد موقف الاتحاد الأفريقي بشأن

موضوع إصلاح مجلس الأمن برمته، الذي نؤيده بقوة. وذلك الاقتراح مهم إذ يسعى في جملة أمور إلى تصحيح الظلم التاريخي الواقع على القارة وتهميشها المستمر على مدى سنوات عديدة. ولذلك نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان مراعاة مصالح أفريقيا والحفاظ عليها. وقد قدمت الدول الأفريقية مخططا متسقا ومقنعا لإصلاح المجلس. لقد توصلنا إلى موقفنا المشترك الذي يؤكد حق قارتنا التي طالما تعرضت للتهميش في تمثيلها تمثيلا كاملا في المجلس تماما كما ندرك تماما التطلعات المشروعة للمناطق الأخرى أن تمثل فيه.

إن إصلاح مجلس الأمن مستوحى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. ويقوم ذلك الهدف الواضح من تلك العملية على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وعلى الحاجة إلى التقيد بمبادئ الديمقراطية والشمولية في الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أنها عملية جديرة بالاهتمام. ولذلك يجب علينا أن نحشد الإرادة المطلوبة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن عاجلا بدلا من تأخيره إلى أجل غير مسمى. وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيشارك بنشاط في جميع العمليات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعند القيام بذلك، من الأهمية بمكان التشديد على أنه يجب أن تشمل جميع النتائج وتراعي آراء ومصالح جميع الدول الأعضاء.

وأخيرا، إن المطلوب منا في هذه المرحلة هو المضي قدما بهذه العملية من خلال إجراء مفاوضات تستند إلى نص. وينبغي إحراز تقدم ملحوظ في المفاوضات المقبلة، يتجاوز بكثير ما حققناه خلال الدورة الحادية والسبعين. إن هذا المطلب ذو شرعية ومصداقية ويقوم على وعي بالمسؤولية الكاملة وبأهمية المنظومة الدولية، ويستحق دعم جميع الدول الأعضاء الكامل. وإننا نتطلع بتفاؤل كبير إلى المرحلة التالية من العمل خلال الدورة الثانية والسبعين. ونؤكد للرئيس تعاوننا الكامل في هذا الصدد.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديري للرئيس على ما أظهره من ريادة بشأن المسألةَ المعروضة علينا اليوم، وعلى إتاحة الفرصة لمواصلة المناقشة الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن الذي استرعى اهتمام الأمم المتحدة منذ حوالي ٢٥ عاما. وخلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، أثارت عدّة وفود مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيع عضويته، بما في ذلك وفد غانا، مما يؤكد مجدّدا الحاجة إلى إصلاحات تشمل الجميع وتعكس الطابع العالمي والتمثيلي الذي يُميّز الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/72/PV.41). وأود الآن أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، نود أن نؤكد على الدور المحوري الذي تؤديه الجمعية العامة في هذه المسألة، ونرحب باستمرار المداولات التي نجريها بشأن هذا البند في الجمعية العامة إبان دورتها الحالية. ونهنئ السفير كاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، والسفيرة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد لهما مشاركة غانا النشطة ودعمها إبان هذه الدورة.

وتولي غانا أهمية كبيرة، على غرار وفود أخرى كثيرة، مسألةَ التمثيل العادل في مجلس الأمن، وقد دعت على مر السنين إلى توسيع عضوية المجلس تماشيا مع الموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني. ونحن ملتزمون بالجهود الرامية إلى جعل المجلس جهازاً حيويا من أجهزة الأمم المتحدة، أوسعَ تمثيلا وكفاءة وشفافية حتى نتمكن من تعزيز فعاليته وشرعيته وتنفيذَ القرارات التي يتخذها.

والأمر جلي اليوم أكثر من أي وقت مضى، فبعد مرور ٧٢ عاماً على إنشاء المنظمة، بات ذاك الحيز السياسي الرّحب ضروريا داخل مجلس الأمن بغية تمكينه من التصدي لتحديات اليوم والوفاء بولايته. إن نداءنا الصادح أمام الجمعية العامة لإصلاح مجلس الأمن يستند إلى أسس راسخة في ظل المشهد العالمي المتغير، ومواجهة التغيرات الهائلة التي تشهدها طبيعة التحديات التي تهدد والسلام والأمن الدوليين ونطاقها ودرجة تعقيدها. لكن افتقار الإرادة السياسية الواضح في مجلس الأمن والعجز عن توفير قيادة فعالة من شأنها التصدي لبعض أكثر التهديدات إلحاحاً وخطورة للأمن العالمي يُحتم علينا تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين بنية تلك الهيئة الهامة وأدائها. وترى غانا أننا إذا لم نضع حدّا لخلافاتنا الراهنة التي تعرقل التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن، فسيكون ذلك على حساب المنظمة والبلايين من الناس الذين نمثلهم.

وتشكل أفريقيا حوالي ثلث أعضاء الأمم المتحدة، إذ تمثلها ٥٤ دولة عضواً، وتستأثر بنسبة تقارب ٧٠ في المائة من عمل المجلس. وتسهم العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها غانا، بقوات في عمليات حفظ السلام الدولية، ليس في القارة فحسب، بل أيضا في مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، لا يزال بعض حفظة السلام التابعين لنا يدفعون أرواحهم ثمناً في سبيل صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، لا يُعقل ألاّ تحظى أفريقيا، في إطار نظام الأمور اليوم، إلا بثلاثة مقاعد في الفئة غير الدائمة، وألاّ تحظى بأيّ مقعد دائم على الإطلاق. إن مطلب أفريقيا للحصول على مقعدين دائمين على الأقل ومقعدين إضافيين غير دائمين هي مسألة ترمي إلى تسوية الظلم التاريخي الذي اقتُرف لحظة تأسيس المنظمة، وضمان الحق في إبداء رأي متكافئ إبان عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحديث الحوكمة العالمية وتحسينها. وينبغي أن يطبق المبدأ نفسه على سائر المناطق الناقصة التمثيل.

وكما نعلم جميعا، فإن تعددية الأطراف تسعى إلى ضمان الأمن الجماعي والشمول. ونرى أن استمرار مشاركة الجميع على نحو ملموس وتعزيزها أمر ضروري إذا أردنا تحسين آفاق الإصلاح المبكر. وبوصفنا دولاً أعضاء، علينا أن نواصل العمل معا، ولو اختلفت آراؤنا، من أجل دفع عملية التفاوض الحكومية الدولية إلى الأمام. وبالتالي فإن غانا ترحب بعناصر التقارب التي تم تحديدها خلال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وتثني على السفير يون جينغا، ممثل رومانيا الدائم، والسفير محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على جهودهما الهائلة في هذا الصدد.

ونعتقد أن هناك قبولاً عاماً لضرورة توسيع عضوية المجلس كي يصبح أكثر تمثيلا وليشمل مزيدا من البلدان النامية. أما إحراز تقدم على صعيد مسائل الإصلاح الأخرى، مثل فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع وأساليب عمل المجلس، فإنه قد يكون معقّداً ولكنه ليس تحديا مستعصيا. فإنْ توفرَ ما يلزم من المرونة والنوايا الحسنة وروح الوفاق، بات بإمكاننا بلوغ هدفنا المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أنه يجب متابعة توافق الآراء الناشئ بشأن مختلف جوانب الإصلاح، وينبغي بذل الجهود للمضي قدما في المفاوضات الحكومية الدولية بغرض التوصل إلى مفاوضات تستند إلى نص.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض وأثره على عمل المجلس الموسع، سنحتاج إلى معالجة هذا الجانب من جوانب الإصلاح على نحو حاسم في ظل تأثيره الراهن على الأداء الفعال للمجلس. وفي غضون ذلك، لا تزال غانا تدعم مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية التي تهدف إلى منع استخدام حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام الرامية إلى إعادة هيكلة بنية الأمم المتحدة للسلام والأمن. ويحدونا الأمل في أنه عندما تكتمل الصيغة النهائية لمقترحات الإصلاح

تلك، ويجري تنفيذها، ستكون المنظمة في وضع أفضل للتنسيق والاضطلاع بولايتها بسلاسة، بفضل مجلس أمن ديمقراطي وتمثيلي بعد إصلاحه، يسعى إلى تحقيق عالم آمن وسلمي.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير إمنادزه ممثل جورجيا والسفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة على توليهما قيادة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إن المملكة المتحدة تدعم منذ أمد طويل وبقوة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. عندما استضافت لندن أول اجتماع لمجلس الأمن في عام ١٩٤٦ كان عدد الأعضاء ١١ عضواً. وزاد عدد الأعضاء ليبلغ ١٥ عضواً في عام ١٩٦٧، أي العدد الحالي. في السنوات الفاصلة، نمت الأمم المتحدة، وتغير وجه العالم. ولكن مجلس الأمن لم يواكب هذا التغير.

ومن المستصوب ومن باب العدل أن يجسد الجهاز الرئيسي على الصعيد العالمي لصون السلام والأمن الدوليين صورة العالم الذي يسعى إلى حمايته. ولذلك، لا تزال المملكة المتحدة ترحب بقوة بجميع الجهود الرامية إلى المضي قدما في المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

عندما ننظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا ضرورة ضمان عدم المساس بتاتاً بفعاليته، إذ أن الزيادة المُفرطة في أعضائه من شأنها أن تُفضي إلى عملية صنع قرار مرهقة وبطيئة، مما قد يقوض قدرة المجلس على الاستجابة على نحو مناسب وسريع لقضايا السلام والأمن الدوليين. وفي ظل كثرة التحديات التي تواجهنا، فهذه مخاطرة لا يمكننا خوضها.

ومن نفس المنطلق، لا يمكن أن نسمح لمسألة حق النقض أن تبطئ تقدمنا بشأن توسيع المجلس. وكما أوضحت رئيسة وزراء بلدي في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر (انظر A/72/PV.8)، فنحن فخورون باستخدامنا لكامل ثقل دبلوماسيتنا حتى لا نضطر لممارسة حق النقض على مدى جيل. ونشعر بالاعتزاز أيضا بوصفنا موقعين على مدونة السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن ملتزمون بألاّ نصوّت أبداً ضد مشروع قرار ذي مصداقية بشأن منع فظائع جماعية أو إنهائها. وللأسف، شهدنا آخرين يمارسون حق النقض لقضاء مصالح ذاتية ضيقة الأفق على حساب سمعة المجلس الهامة، بل ومسؤوليته تجاه أولئك الذي هم في حاجة ماسة لمساعدتنا. وفي الشأن السوري، حالَ استعمال حق النقض دون اتخاذ إجراء ضد نظام دنيء يقتل شعبه بالأسلحة الكيميائية.

ولهذه الأسباب، نعتقد أن إجراء توسيع محدود في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، والزيادة المتوازنة بين التمثيل والفعالية، هو النهج الذي يتعين علينا جميعا اتباعه. والأعضاء على علم بدعمنا لتخصيص مقاعد دائمة للبرازيل، وألمانيا، والهند واليابان بالإضافة إلى تمثيل دائم لأفريقيا. وهذا الدعم ثابت، وإننا نتطلع إلى العمل من خلال جميع السبل المتاحة للوصول إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وفعالية.

السيد فيليمونوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة اليوم. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن هي من بين أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمة العالمية، لأنها الهيئة التي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ونحن على ثقة بأن عمل الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، بوصفهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، سيستند إلى مبادئ الحياد، وسيُراعي مجموعة مواقف الدول الأعضاء برمتها. ونشكر ممثلي رومانيا وتونس على عملهما بصفتهما الرئيسين المشاركين خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. فقد اضطلعا بمهامهما بكفاءة ومسؤولية.

وتمثّل جلسة اليوم بداية المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن إبان الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. والمناقشات

بشأن هذه المسألة جارية منذ سنوات عديدة وتُعدّ ذات طابع معقّد. وحتى الآن، أُجريت ١٣ جولة من المفاوضات الحكومية الدولية. وقد أحرزت الدول الأعضاء بعض التقدم الطفيف نحو الإصلاح. بيد أننا لم نتوصل بعد إلى حل عالمي من شأنه إرضاء الأغلبية. ولا تزال النُّهج التي تتبعها الجهات الفاعلة الرئيسية في مسألة الإصلاح متباينة إلى حدّ كبير، بل إنها أحيانا متعارضة تماما. وفي ظل هذه الظروف، لا نرى بديلا سوى مواصلة العمل التدريجي المضني بشأن مقاربة المواقف التفاوضية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

وإن موقفنا في هذا الشأن معروف جيّداً. وتشير روسيا، بصفتها عضواً دائما في مجلس الأمن، إلى ضرورة جعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً، أولاً وقبل كل شيء، من خلال ضم بلدان نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. غير أنه يجب ألاّ يُسمح للجهود المبذولة في هذا الاتجاه بأن تؤثر في قدرة المجلس على الاستجابة بفعالية وبسرعة للتحديات المستجدة. وفي هذا السياق، نؤيد الحفاظ على مجلس الأمن في تشكيلته المصغّرة، إذ ينبغي ألاّ يتجاوز أعضاؤه العشرين أو أكثر بقليل.

وأي أفكار من شأنها أن تفضي إلى انتهاك امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن تُعدّ غير مقبولة. وعلينا أن نتذكر أن الجمعية العامة تضطلع بدور رئيسي في حث أعضاء المجلس على السعي إلى إيجاد حلول متوازنة. وسيكون إضعاف المجلس خطأ من وجهة نظر تاريخية وسياسية.

ويجب أن تبقى زمام عملية إصلاح مجلس الأمن في أيدي جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وينبغي أن يكون هدفها النهائي هو أن تحظى بأوسع تأييد ممكن من أعضاء المنظمة. وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، على الأقل من الناحية السياسية، ينبغي أن نكفل دعم عدد كبير من الدول الأعضاء، بدلا من أغلبية الثلثين في الجمعية العامة المطلوبة قانونا.

ونحن مقتنعون بأن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن حله عن طريق المعادلات الحسابية وحدها أو بإيجاد نماذج تصويت جديدة ترمي إلى الحصول على العدد الأدنى من الأصوات اللازمة. ولن تُعزز نتيجةٌ تمّ التوصل إليها بهذه الطريقة مكانةَ مجلس الأمن وفعاليته، ولن تؤدّي طبعاً إلى تعزيز المنظمة العالمية؛ بل سيكون تأثيرها عكس ذلك. ونحن على استعداد للنظر في أي خيار معقول لتوسيع عضوية مجلس الأمن، بما في ذلك حل من الحلول المؤقتة أو التوفيقية، إذا استند إلى توافق واسع في الآراء داخل الأمم المتحدة.

ولا يمكن إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن عن طريق إعداد أي نصوص أو وثائق تفاوض، أو أي مبادرات أخرى لا تحظى بتوافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء. والدورات السابقة للجمعية العامة دليل على أن محاولة فرض حل لمسألة إصلاح مجلس الأمن دون الاكتراث بتوافق الآراء أمر غير مجدٍ وخطير. ولا يرتهن إحراز تقدم في مسألة إصلاح مجلس الأمن إلا بإرادة الدول الأعضاء السياسية واستعدادها للتوصل إلى حل توافقي معقول. ونحث جميع الأعضاء على اتباع هذا النهج الأساسي.

ونحن على ثقة بأن جهود رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية ستصُبّ نحو توفير أقصى قدر ممكن من الدعم للمفاوضات، بشأن فهم أن زمام العملية ينبغي أن تتولاه الدول الأعضاء. وينبغي أن يتم هذا العمل المضني بطريقة هادئة وشفافة وشاملة للجميع. ويجب أن نفهم جميعا أنه لا مجال للجداول الزمنية التعسفية بشأن هذه المسألة، ولا لتلك المحاولات الرامية إلى حلّها بجرّة قلم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.